الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2022

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

صناديق الدعم الفلاحي ودورها في رفع الإنتاج الفلاحي
دراسة حالة ولاية ميلة خلال الفترة 2010-2020

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص "إدارة مالية"

إعـداد الطلبة:
- أميرة تيفراتن
-فطيمة حمادة

إشراف الأستاذ(ة):
لخميسي الواعر

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
هشام ريغي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
لخميسي الواعر	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
صبرينة عون	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

إهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريق العلم ووفقني لإتمام هذا العمل

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

والى كل أفراد العائلة

إلى جميع الصديقات بدون استثناء، وعلى رأسهم رفيقتي في هذا البحث والأقرب إلى قلبي "فطيمة حمادة" إلى زملائي في الدراسة وفقهم الله جميعا

وكل من كان له مساهمة في هذا الانجاز ولو بكلمة .

أميرة

إهداء

أحمد لله عز وجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم ووفقني لإتمام هذا العمل

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

والى كل أفراد العائلة

إلى جميع الصديقات بدون استثناء، وبالأخص رفيقة دربي في هذا البحث والأقرب إلى"

أميرة تيفراتن " إلى زملائي في الدراسة وفقهم الله جميعا

وكل من كان له مساهمة في هذا الانجاز ولو بكلمة.

فطيمة

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ المحترم المشرف " لخميسي الواعر" الذي كان له الفضل الكبير في عملنا هذا.

كما نشكر كل عمال مديرية المصالح الفلاحية على ما قدموه لنا من معلومات وتوجيهات.

ملخص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر الصناديق الداعمة للقطاع الفلاحي على الإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2010-2020، وذلك على المستويين الكلي والجزئي، توصلنا في هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين الدعم الحكومي وأداء القطاع الفلاحي في الجزائر، حيث تسعى هذه الصناديق إلى تمويل الفلاحين لضمان سير مختلف الأنشطة الفلاحية وتحسين الإنتاج النباتي والحيواني وتحقيقا للأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

كانت ولاية ميلة نموذج لدراسة أثر الصناديق الداعمة للقطاع الفلاحي على الإنتاج الفلاحي والتي أبرزت وجود تأثير لهذه الصناديق على الأداء الفلاحي لكنه يبقى دون المستوى.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، صناديق الدعم الفلاحي، الإنتاج الفلاحي، التمويل الفلاحي.

Summary:

This study aims to highlight the impact of funds supporting the agricultural sector on agricultural production during the period 2010-2020, at the macro and micro levels. In this study, we have found a relationship between government support and the performance of the agricultural sector in Algeria. Where these funds seek to finance farmers to ensure the conduct of various agricultural activities and to improve plant and animal production, to achieve food security and self-sufficiency.

The mandate of Mila was a model for studying the impact of funds supporting the agricultural sector on agricultural production, which highlighted the existence of an impact of these funds on agricultural performance but it remains below the level.

Keywords: agricultural sector, agricultural support funds, agricultural production, agricultural finance.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	/
شكر وعرفان	/
ملخص الدراسة	VIII
فهرس المحتويات	VIII-VIII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة المختصرات	VIII-VIII
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	1-28
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول القطاع الفلاحي	3
المطلب الأول: ماهية الفلاحة	3
المطلب الثاني: خصائص وأنواع الفلاحة	4
المطلب الثالث: أهمية القطاع الفلاحي	7
المبحث الثاني: إمكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر ومكانته	9
المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر	9
المطلب الثاني: مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني	13
المطلب الثالث: معوقات القطاع الفلاحي	17
المبحث الثالث: أساسيات حول التمويل الفلاحي	20
المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي وأهميته	20
المطلب الثاني: أنواع و مصادر التمويل الفلاحي	21
المطلب الثالث: إشكالية تمويل القطاع الفلاحي و الحلول الممكنة	25
خلاصة	28
الفصل الثاني: صناديق الدعم الفلاحي في الجزائر	29-54
تمهيد	30
المبحث الأول: عموميات حول الدعم الفلاحي	31
المطلب الأول: مفهوم الدعم الفلاحي	31

المطلب الثاني: أنواع الدعم الفلاحي	31
المطلب الثالث: أهداف الدعم الفلاحي	33
المبحث الثاني: أجهزة الدعم الفلاحي	34
المطلب الأول: الدعم عن طريق المؤسسات المالية وبرنامج الإرشاد الفلاحي	34
المطلب الثاني: صناديق الدعم الفلاحي	36
المطلب الثالث: المخصصات المالية للقطاع الفلاحي	46
المبحث الثالث: أثر الدعم الفلاحي على الإنتاج الفلاحي في الجزائر	48
المطلب الأول: تطور الإنتاج النباتي في الجزائر	48
المطلب الثاني: تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر	50
خلاصة	54
الفصل الثالث: أثر الدعم على الإنتاج الفلاحي في ولاية ميلة 2010-2020	81-55
تمهيد	56
المبحث الأول: لمحة عن القطاع الفلاحي بولاية ميلة	57
المطلب الأول: تقديم ولاية ميلة	57
المطلب الثاني:الإمكانيات الفلاحية في ولاية ميلة	58
المطلب الثالث: حصيلة السقي السنوية للموسم الفلاحي 2017-2018	61
المبحث الثاني: حركة الدعم الفلاحي على مستوى ولاية ميلة	63
المطلب الأول: أجهزة دعم القطاع الفلاحي في ولاية ميلة	63
المطلب الثاني: برامج ومخصصات دعم الفلاحة في ولاية ميلة	66
المبحث الثالث: أثر الدعم الفلاحي على الإنتاج الفلاحي في ولاية ميلة	72
المطلب الأول: تطور الإنتاج النباتي في ولاية ميلة	72
المطلب الثاني: تطور الإنتاج الحيواني في ولاية ميلة	76
المطلب الثالث: مشاكل وحلول القطاع الفلاحي في ولاية ميلة	79
خلاصة	81
خاتمة	85-82
قائمة المراجع	92-86

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2020	14
02	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2010-2020	15
03	مساهمة القطاع الفلاحي في توفير اليد العاملة خلال الفترة 2010-2019	16
04	مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية خلال الفترة 2011-2020	17
05	حركة نشاط الصناديق الداعمة للقطاع الفلاحي خلال الفترة 2009-2013	46
06	مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2019	47
07	تطور الإنتاج النباتي لمختلف المحاصيل الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	49
08	تطور عدد الرؤوس الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	51
09	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	52
10	تطور العمالة الفلاحية بولاية ميلة خلال الفترة 2010-2020	59
11	مخصصات دعم تمويل القطاع الفلاحي خلال سنة 2018	67
12	مخصصات دعم تمويل المحاصيل الكبرى خلال سنة 2018	68
13	مخصصات دعم تمويل الأشجار المثمرة خلال سنة 2018	69
14	مخصصات دعم تمويل تربية النحل خلال سنة 2018	70
15	مخصصات دعم تمويل العتاد الفلاحي خلال سنة 2018	70
16	مخصصات دعم تمويل الري الفلاحي خلال سنة 2018	71
17	تطور إنتاج المحاصيل الكبرى بولاية ميلة خلال الفترة 2012-2019	72
18	تطور إنتاج الخضروات بولاية ميلة خلال الفترة 2010-2020	73
19	تطور إنتاج الأعلاف بولاية ميلة خلال الفترة 2012-2018	74
20	تطور العتاد الفلاحي بولاية ميلة خلال الفترة 2011-2020	75
21	تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء بولاية ميلة خلال الفترة 2010-2020	76
22	تطور إنتاج الصوف، العسل، البيض والحليب بولاية ميلة 2010-2020	77
23	تطور عدد الرؤوس الحيوانية بولاية ميلة خلال الفترة 2010-2020	78

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط توضيحي لمصادر تمويل القطاع الفلاحي	24
02	تصنيف صناديق الدعم الفلاحي قبل سنة 2000	36
03	تصنيف صناديق الدعم الفلاحي قبل سنة 2005	40
04	تصنيف صناديق الدعم الفلاحي بعد سنة 2005	42
05	تصنيف صناديق الدعم الفلاحي بعد سنة 2012	45
06	خريطة توضح القدرات الإنتاجية بولاية ميلة	58
07	المساحة المسقية حسب نمط السقي في ولاية ميلة	61
08	المساحة المسقية حسب صنف المزروعات في ولاية ميلة	62
09	المساحة المسقية حسب مصدر المياه في ولاية ميلة	62
10	شكل يوضح التعاونيات الفلاحية للتموين والخدمات الموجودة في ولاية ميلة	64

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

المختصرات	معاني المختصرات باللغة الأصلية	معاني المختصرات باللغة العربية
FLCDDPS	Fonds de lutte contre la Désertification et Développement du Pastoralisme steppe	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب
FDRMVTC	Fonds de Développement Rural et de la mise en valeur des terres par la concession	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
FNDIA	Fonds National de Développement de l'Investissement Agricole	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي
FNRPA	Fonds National de Régulation de la Production Agricole	الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي
FSAEPEA	Fonds Spécial d'appui aux éleveurs et petits Exploitants agricoles	الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار الفلاحين
FNDA	Fonds National de Développement Agricole	الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية
FNDR	Fonds National de Développement rural	الصندوق الوطني للتنمية الريفية
CRMA	Fonds Régional de mutualité Agricole	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
FGA	Fond de Garantie Agricole	صندوق الضمان الفلاحي
FGPPA	Fonds de garantie prix des Produits Agricoles	صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي
FNRDA	Fonds Nationale de	الصندوق الوطني للضبط والتنمية

الفلاحية	Régulation et de Développement Agricole	
صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية	Fonds de la Promotion Zoo Sanitaire et de la Protection Phytosanitaire	FPZPP
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	Banque de l'Agriculture et de Développement Rural	BADR
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	Agence National de Soutien a l'emploi des Jeunes	ANSEJ
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	Agence Nationale de Gestion du Micro-Crédit	ANJEM
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	Agence National de développement de l'investissement	ANDI
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	CNAC
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	Plan National de Développement Agricole	PNDA
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	Plan National de Développement Agricole et Rural	PNDAR
المخطط الوطني للتجديد الفلاحي والريفي	Plan National de Renouveau Agricole et Rural	PNRDAR
مديرية المصالح الفلاحية	Direction des Services Agricole	DSA

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الفلاحة من أهم النشاطات التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه، والنشاط الفلاحي مارسته جميع شعوب العالم حيث لا يستطيع أي شعب من شعوب العالم الاستغناء عن هذا النشاط لأنه المصدر الأساسي لتوفير الغذاء.

ويعد الأمن الغذائي من الأولويات التي تسعى دول العالم في سبيل ضمان تحققها واستدامتها، وذلك عبر التدخل في جل الأنشطة الفلاحية وبشتى الطرق والقنوات، وهذا من أجل توفير كل متطلبات الإنتاج الفلاحي الذي يرتبط بمجموعة من المتغيرات الطبيعية التي تتصف بالتعقيد وعدم التأكد مما يجعل من الصعب التحكم بها.

فطبيعة النشاط الفلاحي جعلت منه قطاع غير مفضل بالنسبة للبنوك، وبالتالي أصبح التمويل من بين الإشكاليات المطروحة على الساحة الفلاحية بفعل تراجع البنوك عن تمويل هذا الأخير، ما جعل من الدول تتدخل من أجل ضمان تدفق التمويل للفلاحين ومن أجل قيامهم بمختلف الأنشطة الفلاحية، وهذا عبر تنويع مصادر التمويل عبر سياسات الدعم المختلفة.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لرفع أداء القطاع الفلاحي من خلال الرفع من الإنتاج الفلاحي، وهذا في سبيل تحقيق أمنها الغذائي. فقد حاولت الجزائر التقليل من حدة مشكلة التمويل الفلاحي عبر تبني مجموعة من السياسات وأهمها سياسة دعم التمويل، عبر تخصيص العديد من الصناديق الموجهة لتمويل مختلف الشعب الفلاحية دون الاعتماد على البنوك فقط، وكذلك محاولة إغراء الفلاحين وتوجيههم نحو طلب التمويل من خلال مجموعة الخدمات المالية الميسرة التي تقدمها مختلف الصناديق.

وقصد التعمق أكثر في فهم العلاقة بين كل من دعم التمويل عبر الصناديق والإنتاج الفلاحي، تم القيام بدراسة ميدانية على ولاية ميلة التي تقع في الشمال الشرقي للجزائر والتي تتوفر على موارد فلاحية هامة (ترابية ومائية) تؤهلها لأن تحتل المراتب الأولى على المستوى الوطني أي أنها ولاية فلاحية بامتياز.

كما أن هذه الأخيرة عرفت مجموعة من البرامج التقنية المتعلقة بتنمية وتطوير مختلف الشعب الفلاحية، بالإضافة إلى تخصيص مجموعة من الصناديق الداعمة لتمويل فلاحو المنطقة في شكل قروض ميسرة وإعانات وتعويضات من الكوارث وغيرها من التدخلات التي تقوم بها هذه الصناديق.

ومن خلال هذا الطرح حول أهمية صناديق الدعم جاءت إشكالية الدراسة لمحاولة فهم وتحليل العلاقة بين كل من صناديق الدعم الفلاحي والإنتاج الفلاحي على مستوى ميلة، وهذا خلال الفترة 2010-2020.

إشكالية الدراسة:

والتي جاءت صياغتها على النحو الآتي:

ما مدى مساهمة صناديق الدعم الفلاحي في رفع الإنتاج الفلاحي بولاية ميلة خلال الفترة 2010-2020 ؟.

الأسئلة الفرعية: تتفرع من الإشكالية السابقة مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

1. ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟.
2. ما المقصود بصناديق الدعم الفلاحي؟.
3. ماهو واقع الإنتاج الفلاحي بولاية ميلة؟.
4. ما هي الصعوبات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائرعامة وولاية ميلة خاصة؟.

الفرضيات: من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية اعتمدنا على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك تنوع كبير في عدد صناديق الدعم المخصصة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ما مكنها من تغطية جل الأنشطة الفلاحية.

الفرضية الثانية: هناك إقبال معتبر من قبل الفلاحين على طلب الحصول على التمويل الفلاحي.

الفرضية الثالثة: هناك أثر ايجابي لصناديق الدعم على الإنتاج الفلاحي في ولاية ميلة.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم الفلاحة وأهم مميزاتها.
- معرفة مكانة القطاع الفلاحي في الجزائر.
- إبراز العلاقة بين صناديق الدعم والإنتاج الفلاحي.
- محاولة رصد الإمكانيات الفلاحية الموجودة على مستوى ولاية ميلة.
- محاولة معرفة دور صناديق في تمويل القطاع الفلاحي.

أهمية الدراسة: تمثلت في:

- الإلمام بجميع العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر.
- إعطاء أهمية لقطاع الفلاحة لتعزيز مكانتها وسط القطاعات الأخرى بغية إبراز دورها في التنمية الاقتصادية.
- مساهمة الفلاحة في ولاية ميلة في الناتج الوطني الإجمالي.

حدود الدراسة: يمكن تقديم حدود الدراسة من الجوانب التالية:

الحدود المكانية: شملت الدراسة القطاع الفلاحي في الجزائر بينما في الجانب التطبيقي فقد اقتصرنا على ولاية ميلة.

الحدود الزمانية: تمت دراسة حالة ولاية ميلة خلال الفترة من 2010-2020 لأجل الحديث عن الدعم الفلاحي بمختلف أشكاله ومدى نجاعته في رفع الإنتاج الفلاحي.

الحدود الموضوعية: الكشف عن العلاقة بين مجموعة من المتغيرات وهي الدعم الفلاحي والإنتاج حيث تم الاعتماد على ذكر مختلف أجهزة الدعم ودورها في تمويل مختلف النشاطات الفلاحية.

الدراسات السابقة:

دراسة رابح زبيري (2004): مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية بجامعة محمد خيضر بسكرة بعنوان حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية. فقد حاول الباحث عبر هذه الدراسة تقييم فعالية الدعم الفلاحي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي فقد حاول الباحث تشخيص أثر سياسة الدعم على الإنتاج الفلاحي من خلال المقارنة بين فترتين الأولى هي فترة التسعينات والتي عرفت غياب الدعم الموجه للقطاع الفلاحي أما الثانية فهي الفترة 2000-2004 والتي عرفت عودة الدعم الفلاحي وبالتركيز على تحليل تطور أشكال الدعم والوسائل التي وفرتها الدولة للقطاع الفلاحي خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى توصل الباحث على إثرها إلى وجود أثر الدعم على القطاع الفلاحي مقارنة بفترة التسعينات.

دراسة غردي محمد (2011-2012): أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. نوقشت بجامعة الجزائر3، تتمحور إشكالية هذا البحث حول ماهي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري، لتحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال فرص الاستثمار والدعم الزراعي، التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها. حاول الباحث تشخيص وتحليل واقع القطاع الزراعي وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية.

دراسة لخميسي الواعر (2019): بعنوان دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات مالية جامعة غرداية، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر سياسات الدعم الحكومي على تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 من خلال تحليل تطور كل من صناديق الدعم والقروض البنكية الممنوحة للفلاحين على أداء القطاع الفلاحي عبر دراسة حالة كل من ولايتي أم البواقي وخنشلة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: أنها اختصت بالتعريف بأهم الصناديق الداعمة للقطاع الفلاحي وعلى وجه الخصوص ولاية ميلة وأثر ذلك الدعم على الإنتاج الفلاحي.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضيات استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي والذي من خلاله تم وصف وتحليل وتشخيص واقع الدعم والإنتاج في القطاع الفلاحي وكذا عرض بعض الإحصائيات وتحليلها للإحاطة بالموضوع المدروس.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات قد تم الاعتماد على خطة تتضمن مقدمة، ثلاثة فصول وخاتمة.

سنتطرق في الفصل الأول إلى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر والذي يضم ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان عموميات حول القطاع الفلاحي ومن ذلك مفهوم الفلاحة، خصائصها، أنواعها وأهميتها، أما المبحث الثاني كان بعنوان إمكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر ومكانته، والمبحث الثالث اختص بالتمويل الفلاحي من مفهوم، أهمية ومصادر و كذا إشكالية تمويل القطاع الفلاحي.

أما الفصل الثاني تناول الدعم الفلاحي في الجزائر من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول تطرق إلى ماهية الدعم الفلاحي، المبحث الثاني تحدث عن مختلف أجهزة الدعم الفلاحي، والمبحث الثالث خصص لتحليل أثر الدعم على الإنتاج الفلاحي.

وفي الفصل الثالث سيخصص للجزء التطبيقي الذي يضم دراسة حالة ولاية ميلة والذي سيقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول يشكل لمحة عن القطاع الفلاحي بولاية ميلة، المبحث الثاني عن حركة الدعم الفلاحي على مستوى ولاية ميلة. في حين سيخصص المبحث الثالث إلى تحليل النتائج المتوصل إليها وابراز العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وخاتمة عامة تضم أهم نتائج الدراسة، التوصيات وآفاق البحث.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا خلال إعداد هذه الدراسة مايلي:

- ندرة المراجع والدراسات المتعلقة بالقطاع الفلاحي على المستوى الوطني.

- قلة الإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة وتضارب في الأرقام والإحصائيات بالرغم من أنها من إصدار الجهات الرسمية.
- عدم تفاعل المؤسسات المالية فيما يخص تسهيل الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالمخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم.

الفصل الأول

واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

يعد القطاع الفلاحي الجزائري عصب التنمية الاقتصادية الوطنية من حيث مساهمته في ترقية الاقتصاد المحلي للدولة، حيث يعتبر المورد الرئيسي للدخل والمصدر الأساسي للعمالة فأنشطته متواجدة في أغلبية مناطق التراب الوطني، ويتوفر القطاع على قدرات هامة وموارد طبيعية يسمح استغلالها ببروز نشاطات اقتصادية جديدة وجلب متعاملين جدد الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدلات النمو في مختلف القطاعات وكذا تطوير الاقتصاد الوطني.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- ❖ عموميات حول القطاع الفلاحي في الجزائر.
- ❖ إمكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر ومكانته.
- ❖ أساسيات حول التمويل الفلاحي.

المبحث الأول: عموميات حول القطاع الفلاحي

تمثل الفلاحة قطاعا إنتاجيا مهما يساهم بدرجة كبيرة وفعالة في تنمية اقتصاديات الدول، كونها تهتم بتحقيق الأمن الغذائي للشعوب. كما أنها تستحوذ على نسبة عالية من اليد العاملة مقارنة بالقطاعات الأخرى، ولهذا يلعب دورا مهما في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية.

المطلب الأول: ماهية الفلاحة

تعددت مفاهيم مصطلح الفلاحة واختلفت بين المفكرين، إذ نجد في بعض المعاجم الحديثة بان الفلاحة على حد سواء هي فن زراعة الأرض، وفن في استثمار النباتات والحيوانات الزراعية على أكمل وجه اقتصادي.

كلمة الفلاحة (agriculture) مشتقة من الكلمتين (agri) وتعني الحقل أو التربة، وكلمة (culture)أي العناية والرعاية، وعلى هذا يمكن القول أن الفلاحة هي العناية بزراعة الأرض فالفلاحة بذلك تتضمن جميع الفعالات التي يقوم بها الفلاح كفلاحة الأرض وزراعتها، لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات الفلاحية لإنتاج الحليب واللحوم والصوف والجلود وتربية الدواجن والنحل والأسماك وغيرها،وكذلك تشمل الفلاحة أي عمل أخر لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه للمخازن والوسطاء[1].

عرف المشرع الجزائري الفلاحة على النحو التالي:يعتبر ذو طابع فلاحي كل نشاط يرتبط بسيرة دورة نمو منتج نباتي أو حيواني وتكاثره، ويعتبر ذو طابع فلاحي كل نشاط يستند إلى الاستغلال أو هو امتداد له، لاسيما خزن المنتجات النباتية أو الحيوانية وتحويلها وتسويقها عندما تتولد هذه المنتجات من الاستغلال[2].

وتعرف الفلاحة أيضابأنها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والتي تهدف بشكل رئيسي إلى خدمة الأرض، وبشكل عام هي مجموعة الأعمال التي من خلالها تسخير البيئة الطبيعية من قبل الإنسانلإنتاج مختلف المحاصيل الحيوانية والنباتية[3].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الفلاحة هي جميع الأنشطة التي يقوم بها الفلاحون للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي والحيواني وذلك بقصد توفيرها للإنسان.

---

[1] باية ساعو، زبيدة سيار، رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021، ص: 17.

[2] لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، 2018-2019،ص: 3.

[3] BouriChaouki ,les Politique de Développement Agricole, Le Cas de L'Algérie , « Impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique » Thèse de Doctorat, Science de Gestion, Oran, 2010-2011, p :30.

المطلب الثاني: خصائص الفلاحة في الجزائر وأنواعها

يختلف النشاط الفلاحي من منطقة إلى أخرى ويتوفر على العديد من الأساليب المعتمدة في العملية الإنتاجية، ولذلك نجد العديد من الأنواع والخصائص المتعلقة بالفلاحة. والتي سوف نفصلها على النحو الآتي:

1- خصائص الفلاحة

من بين أهم مميزات الفلاحة مايلي :

1-1- **التقدم العلمي بطيء الأثر:** من الواضح أن الفلاحة فرع مهم من فروع الإنتاج العلمي، إذ تتصل بعمل الفلاح كثير من العلوم ككيمياء التربة وعلم تغذية الحيوان والنبات وأمراضهما،ويقوم الفلاح كذلك بعمليات التسويق اللازمة له. تحتاج التجارب الفلاحية إلى وقت طويل لمعرفتها وذلك بسبب التغيرات الطبيعية، ولذا فقد بقي الجهل مخيما على الفلاحة أطولمن ماهو مخيم على الصناعة، وزيادة على ذلك فالتجارب الفلاحية كثيرا ماتكون صعبة وذات تكاليف باهظةبحيث لايتيسر للفرد الانتفاع بها، ولكنها عادة تكون عظيمة الفائدة للمجتمع، ولذا تقوم الحكومات عادة بالتجارب الفلاحية على نطاق واسع وعلى أساس علمي ولأمد طويل، وتقوم بنشر نتائج هذه التجارب مجانا على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة[1].

1-2- **نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الفلاحة:** تقدر نسبة الأموال الثابتة المستغلة في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث إن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة إجراء تعديل أو تحويل الإنتاج إلى إنتاج آخر. حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها المزارع سواء استغل أرضه أو لم يستغلها[2].

1-3- **صعوبة تحديد كمية الإنتاج** : من الصفات الهامة المتأصلة في الإنتاج الفلاحي هي تقلب كمية الإنتاج من سنة إلىأخرىأو من موسم إلىأخر، وذلك بسبب تأثير العوامل الجوية والطبيعية ولهذا يعتبر من الصعوبة التنبؤ بالمحصول السنوي من الإنتاج للقطر بأكمله.

1-4- **التخصيص المكاني:** يحتاج النبات والحيوان باعتبارهما كائنات حية إلى بيئة طبيعية محددة سواء من حيث التربة الملائمة والمياه أو من حيث عوامل المناخ، لذا يصبح الإنتاج الفلاحي غير ممكن إلا في مناطق معينة، وفي حالة كانت مناطق الإنتاج بعيدة عن مناطق الاستهلاك احتاج الأمر إلى خدمات إضافية مثل النقل والتخزين وغيرها، مما يطيل قنوات التسويق، ويزيد من تكاليف وصول المنتوجات إلى المستهلكين.

---

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي،الطبعة الأولى، مطبعة العالي، بغداد العراق،1969، ص: 43.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

1-5- **عنصر المخاطرة كبير في الفلاحة:** إن الفلاحة هي أكثر عرضة من النشاطات الاقتصادية الأخرى للمخاطر الناجمة عن الجفاف والأمطار الشديدة والفيضانات والحشرات والأوبئة والأمراض النباتية والحيوانية[1].

1-6- **التغير التكنولوجي** :عرفت الفلاحة كغيرها من القطاعات الأخرى تغيرا نوعيا كبيرا في وسائل وأساليب الإنتاج مما أدى إلى مكننة العمليات الفلاحية وإدخال الأسمدة الكيماوية والمبيدات التي صارت متطلبات أساسية في الفلاحة العصرية ولا يخفى أن مثل هذه التحسينات تستلزم أموالا هائلة يقابلها زيادة المردود كذلك[2].

2- أنواع الفلاحة:

تختلف الفلاحة من دولة لأخرى نتيجة لوفرة أو ندرة الأرض الصالحة للزراعة أو نتيجة لاختلاف وتباين السياسات الزراعية

2-1- من حيث المساحة: تختلف طرق الفلاحة من منطقة لأخرى تبعا لمدى وفرة الأرض أو ندرتها بالنسبة إلى الأيدي العاملة ويمكن أن نميز بين نوعين رئيسيين:[3]

أ) الفلاحة الكثيفة: تنشأ الفلاحة الكثيفة في الأماكن التي يزدحم بها السكان وترتفع قيمة الأراضي الزراعية، كما هو الحال في أحواض الأنهار الرئيسية ويختلف هذا التنويع في الزراعة من إجهاد الأرض ويفسح لها مجالا لتحسين محصوليتها.

ب) الفلاحة الواسعة: تقوم هذه الفلاحة في المناطق التي تتوفر فيها الأراضي الزراعية مع قلة السكان ومع توفر الآلات، تزرع تلك الأراضي الواسعة حيث الآلات تعود عن قلة السكان غير أن إنتاجية هذه الأراضي اقل منها في مناطق الزراعة الكثيفة.

2-2- من حيث الاستقرار: هناك نوعين:

أ) الزراعة البدائية المتنقلة: يتوقف نوع الزراعة وتقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب، فمثلا تحدث الزراعة المتنقلة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم المزراعون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الأرض، فإذا استنفدت خصوبة الأرض هجروها وانتقلوا إلى ارض جديدة غيرها، أي أنهم لا يحاولون تجديد خصوبة الأرض بسبب نقص ثقافتهم الزراعية بل ينتقلون عنها[4].

---

[1] سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2014-2015، ص ص: 58-59.

[2] مبروكة باعزيز، مريم حمادي،تقييم واقع القطاع الفلاحي في الجزائر2000-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2016-2017، ص: 35.

[3] عدة عابد، سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017-2018،ص: 13.

[4] عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

ب) الزراعة الثابتة: الأصل أن تستمر رقعة الأرض في الإنتاج الزراعي لمدة طويلة طالما يقوم الإنسان بزراعة المحاصيل المناسبة، ويستخدم الطرق العلمية من دورة زراعية لأخرى وهكذا يتصف هذا النوع من الزراعة بالاستقرار والاستمرار وتصبح علاقة المزارع بأرضه قوية حيث يقيم عليها مسكنه ويأوي فيها حيواناته[1].

2-3 من حيث السياسات الزراعية:

نميز بين ثلاثة أنواع من الفلاحة:[2]

أ) الفلاحة المتنوعة: نجد في هذا النوع تنوع المنتجات من حيث النشاط (زراعي، نباتي، حيواني)، من حيث عدد المنتجات (قمح، خضر، فواكه في النشاط الزراعي، وتربية المواشي والطيور في النشاط الحيواني) ومن فوائد هذه الفلاحة نجد:

- المحافظة على خصوبة التربة عن طريق إتباع نظام الدوريات الزراعية.
- ضمان استغلال الأرض وتشغيل العمال طوال فترة السنة.
- التقليل من عنصر المخاطرة نظرا لتنوع النشاط الفلاحي بصورة دورية.

ب) الفلاحة المتخصصة: يعني التخصص في منتوج معين مثل: القمح أو القطن أو القهوة ...الخ، ويمكن أن يكون التخصص في أكثر من منتوج ولكن أغلبية الدخل النقدي يأتي من منتوج معين، ويكون إنتاج هذه المزارع في الغالب مخصص للتصدير، ومن أهم فوائد التخصص: تزويد الفلاح بالخبرة والتجربة، تسهيل عملية الزراعة كالحرث، الحصاد، الري...الخ، يسهل عملية تصنيف المنتوج وتسويقه، كما يسهل عملية القيام بالأبحاث العلمية والدراسات الفنية، إلا أن هناك عنصر مخاطرة عالي بسبب الاعتماد على محصول واحد.

ج) الفلاحة المختلطة: وهي المزارع التي تنتج محاصيل زراعية نباتية ومنتوجات حيوانية وتجمع بينها خطة مزرعية واحدة ، ويكون الدخل ناتج من بيع المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، كما أن هذا النوع من المزارع يكون متكاملا وهذا النوع يماثل المزارع المتنوعة غير أنه يمتاز عنها بوجود خطة مزرعية منسقة[3].

[1] عدة عابد، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

[2] علي ربوح، الزراعة ودورها في الاقتصاد الوطني وعلاقتها بالبيئة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص ص: 8- 9.

[3] أحمد جابر بدران، الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2015، ص: 24.

المطلب الثالث: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر:

زاد الاهتمام بقطاع الفلاحة على اعتبار انه بالإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني، كما أن أهمية القطاع الفلاحي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والذي يهدد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر[1].

كما أن الفلاحة تلعب دورا مرموقا في تنمية الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة،فقد استطاعت هذه الأنشطة الزراعية بمنتجاتها المتنوعة أن تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة، تجارة وخدمات أخرى،إذ أن الفلاحة كانت وستبقى مصدرا أساسيا لتوفير المواد الغذائية الضرورية للسكان، وإذا كان فيما سبق هناك تعارض بين الريف والمدينة أي بين الصناعة والزراعة فانه في الوقت الحالي يحدث العكس فكلاهما مكمل للآخر، إذ لا يمكن الانطلاق من المدينة متناسين الريف، بل لابد من إدماج الريف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة[2].

وتتجلى أهمية الفلاحة فيما يلي:[3]

- ✓ يعتبر القطاع الفلاحي مصدرا رئيسيا لرأس المال اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن زيادة التكوين الرأسمالي يحفز الاستثمار في الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني.
- ✓ تتركز في قطاع الفلاحة في الجزائر يد عاملة كثيفة لهذا يعتبر من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة، ويشتغل في هذا القطاع حوالي 1.2 مليون عامل، إلا أن الجزائر لا تزال تعاني الكثير من النقص في اليد العاملة المؤهلة التي تواكب سرعة التغيرات التي يعرفها هذا القطاع،وهذا راجع لسببين الأول هو عزوف فئة الشباب عن العمل في القطاع وهجرة اليد العاملة نحو القطاع الصناعي والخدمي، والسبب الثاني في الطابع الموسمي والذي يتسم به هذا القطاع، وهنا نقصد على وجه الخصوص الزراعة والتي تبقى مرهونة بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، ومن هنا نجد أغلب العمال في هذا القطاع هم مؤقتين يتأثرون بالتقلبات والتغيرات التي يشهدها القطاع.
- ✓ يساهم القطاع الفلاحي في إنعاش التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات من المنتجات الفلاحية وهذا مايؤدي إلى جلب العملة الصعبة، والتي تدخل الدول في تحقيق القطاع الفلاحي

[1] حميد باشوش، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية للفترة من 2000-2015، جامعة الجزائر 3، العدد رقم 06، سبتمبر 2016، ص: 7.

[2] خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص: 19.

[3] مريني بن علية، حليمة قليل، القطاع الزراعي كبديل اقتصادي في الجزائر، مجلة المعرفة، العدد 03، 5 نوفمبر 2020،ص ص: 66-67.

فائضا وتؤدي هذه العملة دور تمويلي في تنمية الاقتصاد الوطني، وفي المقابل فان هذا سيؤدي إلى تقليل الواردات الغذائية خصوصا، إذا كان هذا القطاع مزدهر ويحقق الاكتفاء الذاتي للوطن.

- ✓ كما يساهم القطاع الفلاحي في دعم قطاع النقل والمواصلات حيث تنقل مختلف المنتجات الفلاحية بوسائل نقل متنوعة من أماكن إنتاجهاإلى أماكن توزيعها وبيعها، مما يؤدي إلى ازدهار قطاع النقل وتطويره.
- ✓ إن الاهتمام بالقطاع الفلاحي في الجزائر من شأنه المساهمة بفعالية في توفير الموارد الغذائية اللازمة للسكان وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي وفي المقابل فان إهمال القطاع يؤدي إلى المجاعة ويهدد أفاق التنمية الاقتصادية الشاملة في الوطن وهذا يزيد حدة الفقر وتفشي الأمراض الناتجة عن سوء التغذية.
- ✓ توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي: تساهم الفلاحة بتنمية القطاع الصناعي وذلك بإمداد الصناعة بالمواد الخام التي تقوم عليها العديد من الصناعات كالمنسوجات والإطارات والأثاث وغيرها من الصناعات التي لا يمكن أن تقوم دون أن تتوفر المواد الخام الداخلة في صناعتها من القطاع الفلاحي. إضافةإلى تنمية وتطوير الصناعات الغذائية التي يتم عن طريقها امتصاص الفائض من الإنتاج الفلاحي وحفظ وتخزين الأغذية ونقلها إلى أماكن مختلفة مما يساهم بحفظ وتحسين أسعار السلع الفلاحية وتوفير السلع الغذائية للسكان عل مدار السنة. ويؤدي هذا إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب من السلع الفلاحية، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق مصالح المنتجين والمستهلكين. كما يمد القطاع الفلاحي القطاع الصناعي بفائض العمالة التي تهاجر من الريف إلى المدينة للتعلم والتدرب والالتحاق بالصناعات المختلفة[1].

[1] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص:51.

المبحث الثاني: إمكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر ومكانته.

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي، ولكونها تزخر بالموارد الطبيعية المختلفة والتي تعتبر ركيزة أساسية لزيادة الإنتاج الفلاحي، مما ساعد القطاع الفلاحي على فرض مكانته في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي احد أهم القطاعات الإستراتيجية في الجزائر وذلك نظرا لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله لأن يؤثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ومن أهمها:[1]

1- **الموارد الطبيعية:** وتعتبر العنصر الأساسي للعملية الفلاحية فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج ما يحتاجه من السلع الغذائية الضرورية لوجوده وتتمحور هذه الموارد حول عنصرين أساسيين هما الأراضي الزراعية والموارد المائية.

1-1- الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية القاعدة الأساسيةللإنتاج الزراعي والمؤثر الرئيسي على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، فهي بمثابة ثروة إستراتيجية للبلد الذي يمتلكها ولا بد من حمايتها وتنميتها بشتى الوسائل المتوفرة كما لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسيعه وتتربع الجزائر على مساحة زراعية إجمالية مقدرة ب 42.4 مليون هكتار، أي 18% من المساحة الإجمالية للبلد.

كما تقدر المساحة الزراعية المستعملة ب 8.458 مليون هكتار أي مايعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية.

حيث تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا إلى أربعة مناطق تتمثل في:

أ) **المنطقة الساحلية:** والتي تتربع على مساحة قدرها 1.65 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بنسبة 19.6% من إجمالي المساحة الزراعية حيث تضم 14 ولاية من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا.

ب) **المنطقة الداخلية:** والتي تتربع على مساحة قدرها 3.69 مليون هكتار من الأراضي الزراعية والتي تضم كل من البليدة، البويرة، المدية، قسنطينة، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، ميلة، برج بوعريريج، سيدي بلعباس وسطيف.

[1] حكيم بوجطو، محمد أمين مصطفاوي، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، الجزائر، العدد 12، 2020، ص ص: 24-25.

ج) **المنطقة السهبية:** والتي تتربع على مساحة قدرها 2.85 مليون هكتار وتضم 15 ولاية هي: أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، تبسة، سعيدة، النعامة والأغواط,

د) **المنطقة الصحراوية:** والتي تتربع على مساحة زراعية تقدر ب 0.218 مليون هكتار أي بنسبة 2.6% من إجماليالأراضي الصالحة للزراعة والتي تضم 08 ولايات هي ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تندوف، تمنراست واليليزي.

كما تقسم هذه المساحة الزراعية على المحاصيل الزراعية حيث بلغت حصة القمح 3322 ك هكتار، الفواكه ذات النواة والفواكه ذات النواة الحجرية: 263 ك هكتار، الحمضيات: 65 ك هكتار، أما حصة الخضروات: 330 ك هكتار، البطاطا: 138 ك هكتار، الكرمة: 74 ك هكتار، البقول: 86 ك هكتار، أشجار التين: 47 ك هكتار، أشجار الزيتون: 329 ك هكتار، النخيل، النخيل المثمرة: 160 ك هكتار، المحاصيل الأخرى 407 ك هكتار، الأراضي الخاملة 3200 ك هكتار.

والجدير بالملاحظة أن النسبة الفعلية المستعملة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة القابلة للزراعة وهو الأمر الذي يستدعي البحث عن أسباب عدم استعمال بقية الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ظل تنامي عدد السكان من سنة إلىأخرى والسعي المستمر لتحقيق الأمن الغذائي الاكتفاء الذاتي ولما لا العمل على تحقيق وتوفير جميع السلع الغذائية التي يحتاجها المواطن محليا والتخلص النهائي من عملية استيراد هذه المواد، خاصة في ظل توفر جميع الإمكانيات الضرورية ليبقى الحاجز الوحيد هو إيجاد حل للأراضي الصالحة للزراعة والغير مستعملة.

1-2- <u>الموارد المائية:</u> يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:[1]

1-2-1- الموارد المطرية: رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم²، إلا أن 93% من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8%، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7% من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليارم^3 بنسبة 92%.

1-2-2- الموارد السطحية: تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م^{3}في السنة، و 13.5مليارم^3 في السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية

[1] عثمان محادي، إيمان بن محمد، عبد الباسط مداح، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2005-2015، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 01، مارس 2017، ص: 145.

(الشمال) على 11.1 مليار م^3، وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3، أماالأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار م^3. وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية.

1-2-3- الموارد الجوفية: تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، و90.000 ينبوع و23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها تقدر بحوالي 7 مليارم^3 في السنة، هذه الموارد موزعة بين الشمال(2 مليارم^3 في السنة) والجنوب (5 مليار م^3 في السنة) بالنسبة للشمال مستغلة بالنسبة 90% (1.8 مليار م^3 في السنة)، وتتجدد سنويا عن طريق مايتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية (75%) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى المتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا. أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600.000 و 300.000 كلم^2 على التوالي ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في اغلب المناطق.

2- <u>الموارد البشرية والمالية</u>

2-1- الموارد البشرية: يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لمختلف القطاعات الإنتاجية وخاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتوفرة، وتحقيق التنمية الزراعية، خاصة إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يتكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان وتعد الجزائر من الدول الذي تعتمد في إنتاجها الفلاحي على العنصر البشري نظرا لان معظم العمليات الفلاحية لاتزال تنجز يدويا وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر بعض العمليات مما جعل هذا القطاع يساهم بشكل فعال في سياسة التشغيل في الجزائر[1].

2-2- الموارد المالية:

من أجل النهوض بقطاع الفلاحة والسعي المتواصل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي تم تخصيص العديد من الموارد المالية لخدمة هذا القطاع والمتمثلة في:[2]

[1] إيمان بوشملة، سارة لونيس،أهمية القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، ص: 72.

[2] سارة مسعودي، محمد الأمين مصطفاوي، المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، المنعقد بجامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021، ص ص: 69-70.

أ) **مستلزمات الإنتاج الفلاحي:** وتتمثل في كل من الآلات الزراعية والمواد الأولية كالأسمدة والبذور غيرها من العناصر الأساسية لتسهيل العملية الزراعية وتحسين الحصول حيث شهد عدد الجرارات والحاصدات الزراعية تزايد كبير في السنوات الأخيرة خاصة في ظل الامتيازات وتسهيلات امتلاك الآلات الزراعية للفلاحين في حين شهدت أيضا ارتفاع في إنتاج الأسمدة الفوسفاتية.

ب) **القروض الفلاحية:** من أجل تشجيع الفلاحين وتسهيل عملهم وتوفير سيولة مالية لديهم تم تخصيص خدمات بنكية لصالحهم ومتمثلة في نوعين من القروض كما يلي:

- **القرض الموسمي الرفيق:** قرض الرفيق هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BANQUE BADR)يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي. موجه للفلاحين وللمستثمرين، سواء بشكل فردي أو منظم في تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات أو اتحادات أو وحدات فلاحية أو مخزنون للمنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع.
- **القرض الاستثماري التحدي:** قرض التحدي هو قرض استثماري محسن، يمنح من قبل بنك بدر، في إطارإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة، يتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. وهو موجه للفلاحين وكذلك التعاونيات والمزارع النموذجية والمؤسسات الاقتصادية.

ج) **مخصصات دعم برامج التنمية الفلاحية:**عملا على تحقيق أهداف إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي منذ عام 2000 إلى غاية 2014 وانطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية(PNDAR) وصولا إلى برامج التجديد الفلاحي والريفية (PNRDAR) خصصت الدولة مبالغ مالية من خلال مجموعة الصناديق التي تم إنشائها لدعم وتفعيل مختلف الأنشطة الفلاحية والأعمال الريفية المنوطة بها.

د)**حوافز جبائية:** الحوافز الجبائية هي نظام يتمثل في مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتبعها الدولة في إطار السياسات المالية بهدف جذب الاستثمارات وزيادة الصادرات وخلق مناصب شغل وباعتبار أن الزراعة قطب نمو وتطور في كل العالم. ونتيجة لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومن أجل ضمان تمويل فعال للإنتاج والإنتاجية الفلاحية من طرف الدولة، منحت الجزائر مزايا معتبرة للقطاع الفلاحي سواء تعلق الأمر بمجال رسم على القيمة المضافة أو الضريبة على الدخل.

3- <u>الموارد النباتية والحيوانية</u>

3-1-الموارد النباتية:

يعتبر الإنتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات في السلع الغذائية أو من خلال توفير سلع محلية تحد من حجم الواردات الغذائية بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كمدخلات وسيطة للعديد من الصناعات

التحويلية ولقد عملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة على تطوير هذا الإنتاج وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، البقوليات الجافة، الحمضيات والكروم[1].

3-2-الموارد الحيوانية:

تتصف تربية الحيوانات في الجزائر بالتنوع حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيضاء بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل، وتخفيض البطالة الموسمية والمقنعة ولقد جاء هذا التطور في الإنتاج الحيواني بفضل سياسة الدولة التي أصبحت تشجع وتدعم القطاع الخاص وتوفر كل الإمكانيات المادية والمعنوية للفلاحين بالإضافة إلى دعم الشباب وخاصة أصحاب المؤهلات العلمية المتعلقة بالفلاحة في الاستثمار في هذا القطاع وخاصة في مجال تربية النحل والأغنام والأبقار وتقديم الرعاية البيطرية والإرشاد الفلاحي في هذا المجال[2].

المطلب الثاني: مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، ومساهمته في توفير فرص عمل جديدة وتحقيق الأمن الغذائي وكذا مساهمته في تحرير التجارة الخارجية وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

1- مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي:

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع ومدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الفلاحي أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد[3].والجدول الآتي يوضح لنا نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2018.

[1] ربيعبوعريوة، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، يومي 24-25 ماي 2017، ص: 2.

[2] ربيعبوعريوة، مرجع سبق ذكره، ص: 2.

[3] محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص: 32.

الجدول رقم (01): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي(2010-2020).

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة(%)	9.0	8.6	9.4	10.7	11.1	12.1	12.7	12.4	12.4	14.7	-

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

شريفة فوغالي، لزهر شين، مساهمة البحث العلمي في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند البويرة،11 مارس 2021، ص335.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد40، خلال الفترة 2016-2019.

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي في تزايد مستمر بحيث سجلت أعلى نسبة سنة 2019 بمعدل 14.7% مقارنة بالسنوات السابقة أين سجلت أدنى نسبة مساهمة قدرت ب 8.6% خلال سنة 2011 لتعاود الارتفاع مرة أخرى بحيث تراوحت نسبة المساهمة في الناتج المحلي بين 9% و12% من سنة 2012 إلى 2018.

تعتبر نسبة المساهمة ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات الفلاحية التي تزخر بها الجزائر، وقد يكون ضعف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي راجع إلى تخلفه وعدم مواكبته التطورات الحاصلة في مجال الفلاحة وكذلك عجز الدولة عن إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تعيق نهوض هذا القطاع.

2- مساهمة الفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي:

تعد الفلاحة المصدر الأساسي الذي يمد العالم بالغذاء بالمواد الأولية، كما أن النباتات والحيوانات هي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه اعتمادا أساسيا في الحصول على البروتينات والنشويات والدهون بالكميات والنسب التي يحتاجها العنصر البشري[1].

حيث يعرف الأمن الغذائي على أنه إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي الذي تتطلبه صحتهم[2].

[1] نور الهدى بوغدة، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائيحالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2014-2015، ص: 150.

[2] يونس صاحب، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2000-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2014-2015، ص: 28.

الجدول رقم (02): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

الوحدة: ألف طن

البيان	متوسط الفترة2010-2015	2016	2017	2018	2019	2020	نسبة النمو
الحبوب	4255.36	3445.16	3478.07	6065.94	5633.45	-	32.38
البقوليات	85.37	77.31	107.21	146.30	146.56	-	71.67
البطاطا	4253.25	4759.68	4606.40	4653.32	5020.25	-	18.03
اللحوم الحمراء والبيضاء	651.50	1053.17	1073.70	1069	809.25	-	24.21
الألبان	3337.97	3719	3521.21	3280	3189.24	-	4.45-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدات رقم 33-34-35-36-37-38-39-40، للسنوات 2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019، الخرطوم.

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي متباينة بين مختلف المنتجات بحيث شهدت جل المنتجات تطورا ملحوظا في كمية الإنتاج، إذ نجد البقول في المرتبة الأولى من حيث النمو بنسبة 71.67%، تليها شعبة الحبوب بمعدل نمو 32.38%، لتأتي بعدها جملة اللحوم الحمراء والبيضاء بنسبة 24.21%، ثم البطاطا بمعدل 18.03%، بينما عرفت شعبة الألبان تراجعا نسبيا في النمو بمعدل -4.45%.

3- مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل:

يلعب القطاع الفلاحي دور كبير في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل خاصة في المناطق الريفية، التي تمثل نسبة حوالي 29% من إجمالي عدد السكان سنة 2015 وهو مايبين إمكانية القطاع في استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية، لكن نسبة العاملين في القطاع الفلاحي في تناقص، وهذا راجع إلى مايعرف بالنزوح الريفي[1]. ويمكن توضيح مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل وتطورها من خلال الجدول التالي:

[1] سفيان الشارف بن عطية، مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 2000-2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد17، العدد26، جامعة أحمد زبانة غليزان، الجزائر،2021، ص ص: 40-41.

الجدول رقم (03): مساهمة الفلاحة في توفير اليد العاملة خلال الفترة (2010-2019).

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
اليد العاملة	2420.17	2442.60	2476.50	2528.9	2550.6	4959.8	2545	2608.77	2648.98	2693.55

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدات رقم33-34-35-36-37-38-39-40، للسنوات 2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019، الخرطوم.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن عدد العمال في القطاع الفلاحي يتراوح خلال الفترة من 2010-2014 بين 2420 ألف نسمة و2550 ألف نسمة في حين سنة 2015 بلغت اليد العاملة أعلى قيمة ب 4959.8 ألف نسمة، لتشهد بعدها انخفاض في السنوات الأخيرة وهذا التذبذب راجع إلى أن قطاع الفلاحة لا يزال رهينة للظروف المناخية ومدى تساقط الأمطار بمعنى أنه خلال السنوات التي تكون فيها كمية الأمطار مرتفعة ذلك بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يساهم في الرفع من معدلات التشغيل الموسمي في القطاع.

وكذلك سبب نقص اليد العاملة في القطاع الفلاحي راجع إلى النزوح الريفي وعزوف فئة الشباب عن هذا القطاع.

4- مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية:

يحاول القطاع الفلاحي منذ زمن طويل تشكيل هوية تجارية خاصة به، في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها محاولا بذلك المساهمة في مخطط التجارة الخارجية التي تعد حركتها من بين المؤشرات الهامة التي تقيس مدى فعالية القطاعات الاقتصادية للدول. والجدول التالي يوضح لنا مساهمة الإنتاج الفلاحي في التجارة الخارجية.

الجدول رقم (04): مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية خلال الفترة (2011-2020).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	208	208	568	772	795	771	756	1239	1299	-
الواردات	7826	7827	17517	19409	11791	90857	10332	10306	9682	-
الميزان التجاري	7618-	7619-	16949-	18637-	10996-	90086-	9576-	9067-	8383-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلدات رقم33-34-35-36-37-38-39-40، للسنوات2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019، الخرطوم.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن نسبة الصادرات في الجزائر في نمو متزايد خلال السنوات من 2013 إلى 2016.

أما بالنسبة للواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات من 2012 إلى 2016، أما الميزان التجاري الفلاحي فقد سجل عجزا مستمرا من 2012 إلى 2016 بالرغم من نمو الصادرات الفلاحية إلا أنه لم يحقق أي تحسن. وهذا راجع إلى الفرق الكبير الموجود بين الصادرات والواردات الفلاحية، مما أدى إلى عدم القدرة على تغطية احتياجات السكان بالرغم من الإصلاحات العديدة التي شهدها قطاع الفلاحة وهذا يبين ويؤكد تبعية الجزائر من حيث الغذاء للدول الأجنبية.

المطلب الثالث: معوقات القطاع الفلاحي

رغم جميع الجهود المبذولة والسعي المتواصل إلى تحسين هذا القطاع إلا أنه لا يزال إلى يومنا هذا يعاني من العديد من العراقيل والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- **مشاكل متعلقة بالموارد الطبيعية:** وتتمثل فيما يلي:[1]

1-1- **التقليص العمدي من طرف الإنسان:** وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتطوير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية.

1-2- **فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة:** حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية، ولعل من أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من المساحات الزراعية.

1-3- **انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح:**يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة، مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها.

[1] بلقاسم ميموني، محمود السعيد بودربالة، الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021، ص ص: 35-36.

2- مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية:

الموارد المائية في الجزائر محدودة وموزعة بطريقة غير عادلة، وقد زادت الوضعية سوءا خاصة في العقدين الأخيرين بسبب الجفاف والتلوث وسوء التسيير وإذا كان المخزون المائي في الجزائر يقدر ب (19 مليار) متر مكعب في السنة فانه بالمقابل نحصل على حوالي (600) متر مكعب للفرد سنويا، من خلال هذه المعطيات يتضح لنا أن الجزائر تقع ضمن الدول الفقيرة من حيث الموارد المائية، وقد حذر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي خلال تقريره عام 2005 بالقول أن المياه ستصبح مشكلا أساسيا في الجزائر بين العامين 2010 و 2025، بحيث لن تلبي الحاجيات الضرورية من الاستهلاك وهذا مايترتب عنه آثار سلبية على كمية الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية ونوعيته عن طريق عدم الاستغلال الكامل للأراضي الزراعية ونظرا للعجز المائي والاستعمالات الغير رشيدة لهذا المورد[1].

3- المعوقات البشرية:

إن العنصر البشري له أهمية بالغة في العملية الإنتاجية وبالتالي فان عدد ونوع الأيادي العاملة في الإنتاج الفلاحي وقدرتها على الكفاءة لها أهمية عظمى في تحديد مستوى الإنتاج الفلاحي، لهذا كان لنقص العمالة الفلاحية وخاصة الكوادر الفنية المتخصصة إضافةإلى سوء استغلالها وتوزيعها في أغلب الدول آثار سلبية على النمو وتنمية الإنتاج الفلاحي، إذ أصبح قسما كبيرا من الخسائر التي تلحق بالمحاصيل في بعض الدول، يعود إلى عدم توفر الأيدي العاملة اللازمة للجني والحصاد، كما أن مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة لم تستثمر لنفس السبب. كما ساهمت الهجرة الريفية إلى حد كبير في تقليص اليد العاملة في المجال الفلاحي[2].

4- مشاكل ومعوقات تكنولوجية:

تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الزراعة عاملاً أساسياً في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالجزائر إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة وتقليدية كالعمل اليدوي الإنساني أو الحيواني. ورغم توسع استفادة القطاع الفلاحي من كثير من المدخلات الحديثة للإنتاج والجرارات والحاصدات والآلات المختلفة واستخدام الأسمدة، إلا أن ذلك ليس بالكافي، ويجب على السلطات العمومية دعم هذا القطاع بالمكننة وباقي مدخلات الإنتاج الحديثة، كما ينبغي الإشارة إلى الإرشاد الفلاحي في الجزائر وضعف ربطه بالمراكز البحوث الفلاحية، ورغم بذل الدولة لمجهودات في سبيل تأسيس معاهد للدراسات والبحوث في الاقتصاد الفلاحي، إلا أننا لم نصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة[3].

---

[1] هاجر جبار، تقييم القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي البليدة، الجزائر، العدد 14، ديسمبر 2018، ص: 64.

[2] فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي–دراسة حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص: 39.

[3] سارة مسعودي، محمد الأمين مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

5- مشاكل متعلقة بمستلزمات الإنتاج:

يستخدم الإنتاجالفلاحي الحالي كميات قليلة للإنتاج من الأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية، فالبذور المستخدمة لا تناسب مشاكل البيئة الإنتاجية كانخفاض معدلات الأمطار، والأمراض التي تصيب مختلف المحاصيل، ومن جهة أخرى تواجه بعض المناطق مشاكل تحول دون التوسع في التسميد مثل ملوحة الأرض المروية، وعدم توفر الأسمدة بالأنواع والكميات اللازمة، ونقص الإرشاد الفني للمزارعين حول الكيفية الأمثل لاستخدامها، وتؤثر مستلزمات الإنتاج الفلاحي، ومدى توفرها بكمياتها المطلوبة وفي مواقيتها المناسبة وبمواصفاتها النوعية الجيدة، تأثيرا مباشرا علة كمية الإنتاج الفلاحي ونوعيته، ومن مستلزمات الإنتاج ذات تأثير الكبير على حجم ونوعية إنتاج السلع الغذائية، نشير إلى الأصناف والبذور المحسنة، والأسمدة والمبيدات والمعدات اللازمة من جرارات وحصادات...الخ[1].

6- مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي:

يمثل الإرشاد الفلاحي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الفلاحية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين. وقد بذلت الدولة جهودا من أجل تحسين الإنتاج الفلاحي من خلال تأسيس معاهد للدراسة والبحث في الاقتصاد الفلاحي وبنوك للمعلومات ووضع برامج للتدريب والإرشاد الفلاحي وتنفيذها. ولكن بالرغم من كل تلك الجهود لم تصل النتائج إلى تحقيق الأهداف المرجوة وذلك نتيجة عدة مشاكل أهمها: ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الفلاحي، غياب الربط بين الإرشاد الفلاحي وأجهزة البحث العلمي، تدني مستوى البحث الفلاحي[2].

[1] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص ص: 270-271.

[2] فوزية غربي،الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره ص ص: 282-283-284.

المبحث الثالث: أساسيات عن التمويل الفلاحي

يمثل التمويل الآلية التنفيذية التي تكفل الحصول على النقدية اللازمة والأساسية لتمويل الاستثمارات، والتي تسعى دائما لتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والأموال المملوكة بغرض زيادة الإنتاجية أو تحقيق أهداف المؤسسات، ويعبر التمويل الفلاحي عن نوع من أنواع التمويل الموجه للقطاع الفلاحي بمختلف المجالات التي يحتويها.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي وأهميته

يعد التمويل الفلاحي عنصرا مهما للنهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره ، إذ هدفه يتمثل في جذب وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.

1- مفهوم التمويل الفلاحي:

قبل الحديث عن التمويل الفلاحي لابد أن نتطرق إلى معنى التمويل بصفة عامة.

"يعرف التمويل على أنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة، وكذلك يعرف بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[1].

أما عن التمويل الفلاحي هناك عدة تعاريف نستعرضها كالتالي:

يقصد بالتمويل الفلاحي الكيفية التي يمكن بواسطتها الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الفلاحة وفي أفضل الطرق لاستعمال رأس المال في الإنتاج والتسويق الفلاحي[2].

التمويل الفلاحي يتكون من كافة الخدمات المالية، بما في ذلك المدخرات ونقل الأموال والتأمين والقروض، والتي تلبي احتياجات القطاع الفلاحي، بمعنى كل النشاطات الفلاحية أو المتعلقة بالفلاحة من مدخلات وتجهيزات والتسويق وغيرها[3].

---

[1] ايمان معوش، نسيمة بورحلة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2014-2015، ص: 61.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره ص: 211.

[3] Rapport de synthèse Coordination Des Politiques de finance agricole en Afrique Deutsche Gesellschaft fun internationale Zusammena (GIZ) GMBH, Coopération Allemand, juin 2014, p: 04.

كما يعرف التمويل الفلاحي بأنه عملية منح الفلاحين والمزارعين للأموال الضرورية من أجل الاستغلال الأمثل لأراضيهم وكذا استصلاح أراضي جديدة لتمكينهم من اقتناء الآلات والمعدات اللازمة، أجهزة الري، المبيدات والبذور،....الخ[1].

2- أهمية التمويل الفلاحي

تكمن أهمية التمويل الفلاحي فيما يلي:[2]

- ✓ يولي التمويل الفلاحي أهمية حيوية في الفلاحة الاقتصادية والاجتماعية لتنمية البلاد على المستويين الكلي والجزئي.
- ✓ يلعب دورا محفزا في تعزيز الأعمال الفلاحية وزيادة إنتاجية الموارد، عندما يتم دمج البذور المحتملة الجديدة مع المدخلات المشتراة مثل الأسمدة والمواد الكيميائية لوقاية النباتات، حسب الاقتضاء ستؤدي النسب إلى إنتاجية أعلى.
- ✓ يساعد استخدام المدخلات التكنولوجية الجديدة المشتراة من خلال التمويل الفلاحي على الزيادة الإنتاجية الزراعية.
- ✓ زيادة الأصول الزراعية والبنية التحتية لدعم المزرعة على نطاق واسع تزيد أنشطة الاستثمار المالي من مستويات دخل المزرعة، مما يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للجماهير الريفية.
- ✓ يمكن أن يقلل تمويل المزارع من الاختلالات الاقتصادية الإقليمية و الحد من اختلافات الأصول والثروة بين المزارع.

المطلب الثاني: أنواع ومصادر التمويل الفلاحي

1- أنواع التمويل الفلاحي: تتمثل فيما يلي:[3]

1-1- التمويل الذاتي: إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر الفلاح في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها على تمويله.

1-2- التمويل بالقروض: تكون القروض الفلاحية سواء كانت بنكية أو من مؤسسات مالية تنشط في نفس القطاع إما قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة والعتاد الفلاحي. وللائتمان الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في

[1] نورالدين كروش، دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد08، العدد 04، 2019، ص: 526.

[2] حسين عماري، بوعلام مولاي، تمويل القطاع الفلاحي بين التحديات وإمكانات التنمية الزراعية في الجزائر دراسة تقييمية، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021، ص: 254.

[3] فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، العيد فراحتية، واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، الجزائر، العدد01، 2020، ص ص: 835-836.

المجتمعات التي تعتمد الفلاحة كمورد أساسي لها، ويعرف على أنه إقراض العاملين القائمين على الإنتاج الزراعي لتسهيل ممارسة إنتاجهم، أو التوسع فيه عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية أو المستلزمات العينية كالبذور والأسمدة والمحاصيل الكيماوية لمقاومة الآفات ومدهم بالآلات الزراعية والجرارات ونحوها. وهي أيضا قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول، والإنتاج الفلاحي والأجهزة.

1-3- الدعم الحكومي: تعمل الحكومات وفي إطار تنفيذ برامج السياسة الاقتصادية على تخصيص ميزانيات خاصة بتطوير القطاعات الاقتصادية تحت مبدأ التنويع الاقتصادي ويعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المدعمة بشكل كبير بهدف تحقيق الأمن الغذائي وهو الهدف الأول المنشود من هذا القطاع. ويعرف الدعم الحكومي على أنه المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال أجهزة مالية وبرامج مخططة لتشجيع الفلاحين على الاستثمار وتتحدد قيمة هذه المساهمات على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبة المالية للمشروع.

2- <u>مصادر التمويل الفلاحي</u>:وتتمثل فيما يلي:

2-1- التمويل غير الرسمي: يضم التمويل الغير رسمي كل المصادر التي تعمل على تمويل مختلف الأنشطة الفلاحية (الاستغلال، الاستثمار)، ويتميز بكونه مصدر غير معتمد ضمن الإطار المخصص من قبل الدولة كالبنوك والهيئات المالية المتخصصة، ويمكن أن يكون شرعي أو غير شرعي وذلك على افتراض أن الأنشطة الاقتصادية الغير رسمية هي أنشطة توفر دخلا لمن يمارسها لكنها غير مسجلة رسميا[1]. ومن المصادر الغير رسمية نجد:

أ) **التمويل الذاتي:** يعتبر التمويل الذاتي الوجهة الأولى بالنسبة لأي مستثمر وكذلك بالنسبة للفلاح في الجزائر، حيث يتم الاعتماد عليه بنسبة كبيرة لتمويل مختلف الأنشطة الفلاحية التي يقوم بها[2].

ب) **مدخرات الفلاحين:** يعتبر الادخار مصدرا مهما لتوفير رأس المال، حيث يقوم المزارع بتوفير جزء من دخله بصورة تدريجية ويخرجه من دائرة الإنتاج والاستهلاك ويضاف إلى رأس المال المستثمر وهناك عوامل تؤثر على ادخار المزارع وهي:

- توقع الحصول على أسعار جيدة لمحاصيله في المستقبل، وبذلك يؤجل جزءا من استهلاكه الحالي للمستقبل.
- الطريقة الزراعية التي ورثها المزارع عن آبائه.
- طريقة الاستهلاك التي تعود عليها[3].

[1] A. Daoudi, S. Bedrani, le financement non institutionnel dans l'agriculture: quelques résultats d'une enquête rapide, Institut National de Recherche Agronomique d'Algérie, revue semestrielle, 2001, 11. P : 33.

[2] لخميسي الواعر، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

[3] وليد حمدي باشا، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000-2010 دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص: 37.

ج) **الميراث:** غالبا مايحصل الفلاح على المزرعة ورأس مالها بطريقة الوراثة، فنظام الوراثة يحتم نقل رؤوس أموال المالك إلى ورثته، لكن في أغلب الأحيان تظهر بعض المشاكل عندما لا تكون لدى الوارث خبرة أو رغبة في الزراعة أو إذا كان للمزرعة عدة ورثة[1].

2-2- التمويل الرسمي: هو الحصول على التمويل من المؤسسات المالية خاصة البنوك أو من خلال طرح الأوراق المالية الأسهم والسندات للاكتتاب العام للجمهور[2]. ومن بين المصادر الرسمية للتمويل مايلي:

أ) **البنوك التجارية:** يتم بمقتضاها البنك الإقراض مقابل فائدة معينة ومحددة أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد مدة معينة، تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى، وذلك بتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية[3].

ب) **المصادر الأجنبية للتمويل الفلاحي:** تشمل كل صور التمويل المتوفرة للقطاع الفلاحي من خارج الدولة وتضم القروض والمنح والاستثمارات الأجنبية المباشرة[4]. وتتعهد بسدادها في آجال محددة، مقابل تسديد فوائد متفق عليها عند إصدار القرض[5].

ج) **شركات توريد مستلزمات الإنتاج:** تقوم هذه الشركات بتزويد المنتج الزراعي بما يحتاجه من مستلزمات الإنتاج الزراعي، بسعر محدد يدفع بعد جني المحصول بحيث يضم قيمة المستلزمات مضافا إليها الفائدة ونفقات التحصيل وما إلى ذلك من نفقات إدارية، وتختلف التسهيلات التي تمنحها هذه الشركات للفلاحين باختلاف سياساتها وأساليب عملها، كما أنها تعتمد على مدى ثقتها بالفلاح والتي تكون مبنية على أساس معرفة مسبقة في التعامل معه، وعلى أهليته وكفايته المالية، وكثيرا ما تتعامل هذه الشركات مع التاجر أو الوسيط الذي تكون له علاقة مباشرة بالفلاحين[6].

2-3- التمويل التعاوني: ويعني توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الفلاحية الضرورية والجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني وتكون أموال الجمعية إما ملكا لها أو تقترضها من مصادر الإقراض المتوفرة[7]. وتتشكل أموال النشاط التعاوني مما يلي:[8]

---

[1] أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

[2] يمينة عاتي، أثر القروض البنكية على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي بولاية الطارف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020-2021، ص: 46.

[3] حنان علوي، دور البنوك التجارية في تمويل وتوجيه استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019-2020، ص: 40.

[4] عدة عابد، مرجع سبق ذكره ص: 71.

[5] يمينة عاتي، مرجع سبق ذكره ص: 47.

[6] عدة عابد، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

[7] منى داهم،هناء قابوسة، هاجر بن سالم، دور التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة ولاية الوادي(2007-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة حمه لخضر الوادي، 2010-2017، ص: 7.

[8] يمينة عاتي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 49-50.

أ) **رأس المال الاحتياطي:** وهو جزء من الفائض الصافي المحقق إلى جانب الفوائد والعوائد التي لا يطالب بها أصحابها في فترة زمنية معينة تحتجزها الجمعية لمواجهة أية خسائر غير محتملة قد تتعرض لها في المستقبل من جهة، ولدعم مركزها المالي ومقدرتها على الاقتراض وزيادة خدماتها والتوسع في مشاريعها من جهة أخرى، ويتكون رأس المال الاحتياطي للجمعية من المبالغ التي تحول إليه سنويا من الفائض الصافي لعمليات هذه الأخيرة مضاف إليه الهبات والمساعدات النقدية أو العينية مقومة بالنقد.

ب) **الاحتياطات الأخرى:** التي تشكلها الجمعية من احتياطات ومخصصات مختلفة إلى جانب رأس المال الاحتياطي، كاحتياطي استهلاك المكائن والمعدات والمنشآت الفلاحية وغيرها من الموجودات، إلى جانب احتياطي العمال والمستخدمين ومخصصات الديون المشكوك فيها وغيرها.

ج) **الهبات والمساعدات:** بسبب مبادئ النشاط التعاوني وأهدافه الإنسانية النبيلة فهناك العديد من الجهات تقدم لبعض الجمعيات التعاونية هبات ومساعدات بصور نقدية أو عينية لمساعدتها في إدارة أعمالها لتغطية بعض نفقاتها الإدارية أو لاستخدامها كراس مال تشغيلي في أعمالها، إلى جانب القروض الممنوحة من طرف الجهات الرسمية والشبه رسمية للحكومة.

الشكل رقم (01): مخطط توضيحي لمصادر تمويل القطاع الفلاحي

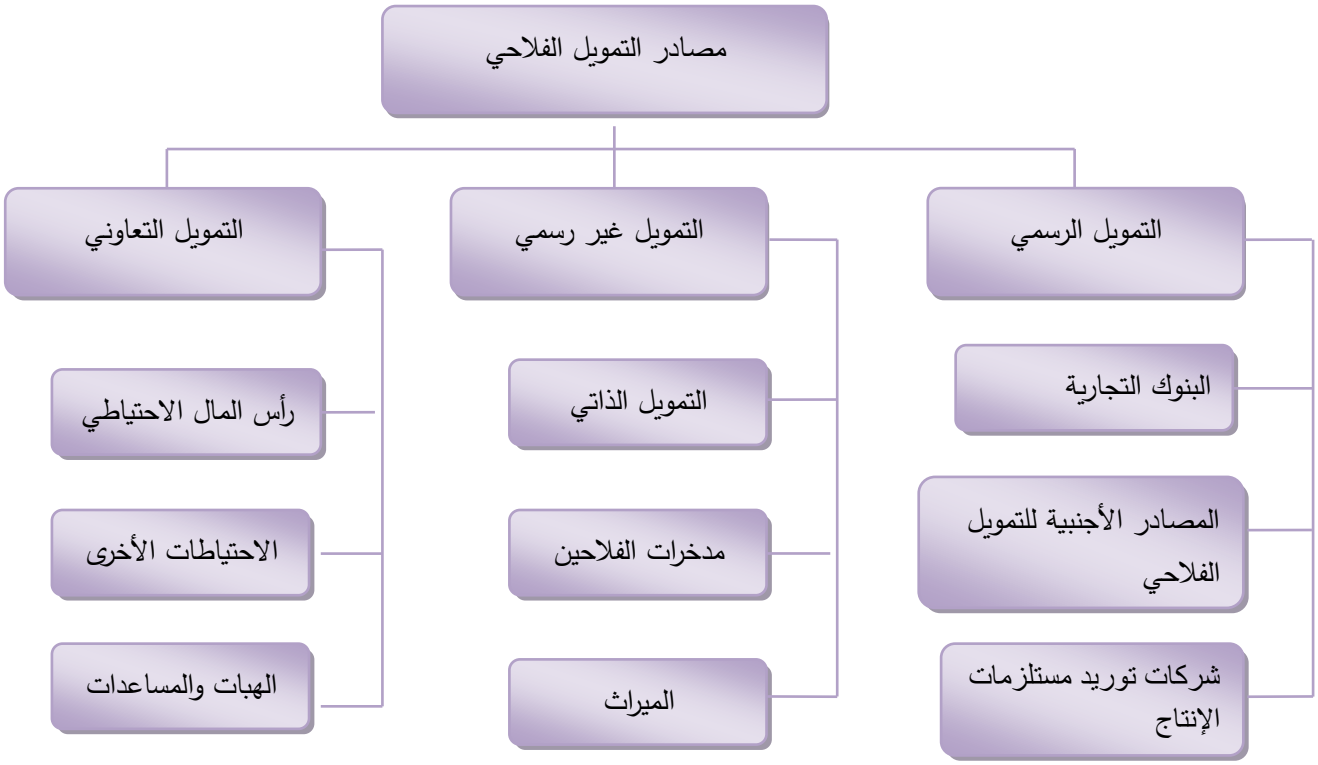

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات الواردة أعلاه.

المطلب الثالث: إشكاليةتمويل القطاع الفلاحي والحلول الممكنة

يعترض تمويل الفلاحة في الجزائر العديد من المخاطر التي تعرقل النشاط الفلاحي، لذا حاولت الحكومة إيجاد حلول لإنجاح سياسة التمويل الفلاحي وهذا ما سنوجزه في هذا المطلب.

1-إشكالية تمويل القطاع الفلاحي

هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه التمويل الفلاحي للقيام بدوره في تنمية القطاع الفلاحي:[1]

- **عدم كفاية التمويل الفلاحي:** حيث يجب أن يغطي تكلفة الإنتاج الحقيقية حتى يتمكن المستثمر من الاستفادة منه، إذ أن التمويل يكون غير كاف بسبب عدم دراسة تكلفة العمليات الزراعية بدقة متناهية وقلة موارد الجهة المانحة للتمويل الفلاحي.
- **تأخير صرف التمويل الفلاحي:** فالمواسم الزراعية لها تواريخ لبداية العمليات الفلاحية وبعد انتهاء هذا القيد الزمني يكون هنالك تأثير سلبي على المحاصيل الفلاحية، وأسباب التأخير عديدة منها عدم التحضير الجيد من قبل الجهات المعنية بأمر التمويل الفلاحي، بالإضافة إلى الإجراءات المطولة للحصول عليه.
- **الضماناتالمطلوبة نظير التمويل الفلاحي:** حيث أن التمويل الفلاحي يتم مقابل ضمان لاسترداده بواسطة الجهات الممولة، وقد لا تتوفر هذه الضمانات لدى طالبي التمويل الفلاحي مما يعني حرمانهم منه.
- **الأرباح العالية التي تطلبها مؤسسات التمويل لتغطية تكلفة عملية التمويل:** هذه الأرباح تكون سبب مباشر في زيادة تكلفة المحصول وبالتالي زيادة الأسعار ومن ثم عدم المنافسة ثم الخروج من الأسواق.

ويختلف التمويل الفلاحي عن تمويل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في أنه يواجه عدة مخاطر، غالبا ماتكون هذه المخاطر عائقا في وجه التمويل في القطاع الفلاحي ، وهو ما يجعل المؤسسات المالية لا ترغب في تمويل هذا القطاع ، ومن أهم الصعاب التي تواجه التمويل الفلاحي مايلي:

- الإنتاج الفلاحي يتعرض لمخاطر كثيرة لا يمكن للفلاح التحكم والسيطرة عليها، بحيث أن الإنتاج هنا يخضع للظروف الطبيعية مثل سقوط الأمطار، سقوط الصقيع، هذه الكوارث تعمل على تقليل الناتج الكلي الزراعي ما يؤدي إلى انخفاض الإيراد الكلي للفلاح مما يجعله غير قادر عن تسديد التزاماته المالية.

[1] وليد حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص ص: 40-41.

- يتصف الإنتاج في القطاع الزراعي ببطء الدورة الإنتاجية وهو ما يؤدي إلى عدم تحقيق الدوران السريع للأموال وهو ما لا يرغب الجهة المقرضة للتعامل مع هذا القطاع والبحث عن قطاعات أفضل وأحسن لاستثمار الأموال.
- لا يستطيع الفلاح السيطرة على الإنتاج ولا يستطيع بالتالي أن يسيطر على الأسعار فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري، وقد يتدفق العرض فتنخفض الأسعار، بحيث غالبا لا يستطيع المزارع الاحتفاظ بمنتجه لمدة طويلة لأن معظم المنتجات الزراعية غالبا ما تتعرض للتلف.
- إن القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الصناعة والتجارة تعمل على اجتذاب رؤوس الأموال على عكس ماهو عليه في القطاع الزراعي، لأن عملية الإنتاج في هذه القطاعات لا تتوقف بل تكون مستمرة، وأن سرعة دوران الإنتاج يؤدي إلى سرعة دوران الأموال مما يؤدي إلى زيادة أرباح الجهة المقرضة أو المستثمرة بينما التمويل الزراعي يتصف بالركود.

2- <u>الحلول الممكنة لإنجاح سياسة التمويل الفلاحي</u>

- ✓ منح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية.
- ✓ إدخال التكنولوجيا في شتى المجالات وذلك لرفع مستوى الإنتاجوالإنتاجية.
- ✓ الشفافية في توجيه المساعدات مع المشاركة الفعلية لأصحاب المهنة عن طريق الغرف الفلاحية.
- ✓ تحفيز الفلاحين على إتباع الأساليب الحديثة في القيام بالعمليات الإنتاجية وهذا ما يساعد على زيادة الوفرة الإنتاجية والتقليل من مخاطر التمويل الفلاحي، خصوصا أن الواقع يقول أن اغلب الفلاحين لا يزالون متمسكين بالطرق التقليدية في الإنتاج الفلاحي وهذا لقلة الإرشادوالإعلام الفلاحي.
- ✓ تنويع التمويل للإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تقليل المخاطر التي تحوط بالبنك، وتنويع الإنتاج في حد ذاته يقلل من مخاطره.
- ✓ دعم جهاز التسويق الفلاحي بهدف المحافظة على الأسعار التي تضمن للفلاح تسويق منتجاته في أحسن الظروف حتى يستطيع الوفاء بمختلف التزاماته، وذلك بتوفير وسائل الإنتاج، النقل الطرق، المخازن المختلفة المكيفة والغير مكيفة.
- ✓ يجب أن يكون أجل القرض يتناسب مع عمر المشروع المراد تمويل أو عمر الشيء الذي يستعمل لأجله، فمثلا إذا مول البنك صفقة شراء آلة تهتلك في خمس سنوات هنا القرض يجب أن يكون متوسط الأجل وتمتد مدته إلى 5 سنوات على الأقل وليس العكس حتى لا يدفع الفلاح ثمن شيء ليس موجود.
- ✓ يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدام التمويل، حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عنه زيادة الدخل الفلاحين.
- ✓ إن إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة، لذلك يجب أن يأخذ الفلاح بعين الاعتبار عند اختياره لمصدر التمويل سعر فائدة مناسب.

- ✓ كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي، يجب على الفلاح القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى مؤسسات التأمين المختصة[1].

[1] محمد يوسفي، القرض الفلاحي المدعم كآلية لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021، ص ص: 293-294.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل وبعد استظهار أساسيات قطاع الفلاحة وأهم مميزاتها تبين لنا أن القطاع الفلاحي في الجزائر يتوفر على إمكانيات معتبرة إذا استغلت أحسن استغلال فهي من شأنها المساهمة في النهوض بالقطاع وجعله رائدا في الاقتصاد الوطني، بالإضافةإلى اعتبار الفلاحة أداة فعالة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال المساهمة في التخفيف من حدة البطالة.

إلا انه وبالرغم من كل الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة، لا بد كذلك من توفر عنصر التمويل الذي يعتبر المحرك الأساسي للقيام بمختلف العمليات الفلاحية من خلال مصادره المتنوعة. لكنه هو الآخر لا يخلو من الصعوبات التي تعرقل سير العملية الفلاحية.

الفصل الثاني

صناديق الدعم الفلاحي

في الجزائر

تمهيد:

في ظل الاهتمام بالقطاع الفلاحي والنهوض به، تسعى الدولة إلى بذل جهودها بشتى طرق ووسائل الدعم اللازمة لإثبات مكانة القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، وكذا الرفع من الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني بالرغم من عزوف المستثمرين عن هذا القطاع لعدة أسباب ربما ترتبط بقلة المكاسب المالية المنتظرة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

ومن بين أساليب الدعم الفلاحي التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية تأطير مجموعة من الصناديق هذه الأخيرة تمنح تسهيلات لمختلف الفلاحين والنشاطات الفلاحية التي من شأنها إعطاء مردود جيد يساهم بشكل فعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق المكاسب المرجوة.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

- عموميات حول الدعم الفلاحي.
- أجهزة الدعم الفلاحي.
- أثر الدعم على الإنتاج الفلاحي.

المبحث الأول: عموميات عن الدعم الفلاحي

إن دعم القطاع الفلاحي ومساندته هو تدعيم للتنمية الاقتصادية ككل، وخصوصية النشاط الفلاحي حتمت على الدولة الجزائرية إفراد هذا القطاع بأنواع خاصة من التمويل تمثلت أساسا في الدعم المباشر أو غير المباشر لمختلف الناشطين في القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: مفهوم الدعم الفلاحي

عرف الدعم على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحدأجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول، كما عرفت اتفاقية الدعم الإجراءات التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة الدعم الزراعي استنادا إلى ثلاثة شروط لا يعتبر الدعم موجودا إلا بتوفيرها وتتمثل هذه الشروط بوجود مساهمة مالية وأن تقدم من قبل الحكومة مباشرة ومن خلال أحد أجهزتها على أراضيها وان تولد المنفعة على الجهات المستفيدة[1].

وعليه تمثل سياسة الدعم إجراءا سياسيا واقتصاديا تابعا للسياسة الاقتصادية العام للدولة فهو يأخذ شكل نفقات مالية تتحملها الدولة لتحقيق بعض الأهداف التنموية ولحل بعض المشاكل الصناعية والزراعية والاستهلاكية[2].

المطلب الثاني: أنواع الدعم

يمكن تقسيم الدعم الفلاحي إلى:

1- **الدعم المباشر:** يتمثل الدعم المباشر في تقديم مساعدات للجهات المعنية دون وجود وسيط، أي بطريقة مباشرة، وقد يكون هذا الدعم مجسدا في مساعدات مالية، مادية، أحدث التكنولوجيات وغيرها من طرق الدعم المباشر، ويكون في المجالات التالية: استصلاح الأراضي الزراعية ودعم الموارد النباتية، المجال الحيواني والرعوي، التمويل، استخدام مياه الري، الدعم التكنولوجي[3].

ومن بين أشكال الدعم المباشر نجد:

[1] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

[2] حنان سفيان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر،2019-2020، ص: 123.

[3] زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائردراسة تحليلية قياسية للفترة 2018/2000، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019-2020، ص: 84.

1-1- دعم الأسعار: بدأت أسعار المنتجات الفلاحية تأخذ نوع من الحرية داخل الأسواق المحلية حيث توجه العديد من الفلاحون إلى تخصيص بعض أنواع المنتجات نحو الشراكة مع مؤسسات صناعية أو شركات ممولة للدولة، وماساعد في هذا التوجه هو قيام الدولة بدعم أسعار المنتجات الفلاحية المخصصة للصناعات الغذائية.

إن دعم الأسعار يأخذ شكل منحة محفزة للإنتاج لأنها تكون أعلى من سعر الإنتاج، على أن يكون مصدر هذه المنحة المدفوعة إلى المنتج من قبل المشتري هو صندوق التعويضات، كما أن مبلغ تلك المنحة يعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمنتج القمح على أساس أن أسعاره في الأسواق العالمية اكبر من سعره داخل الأسواق المحلية.

كما يعتبر دعم الأسعار بين أكثر أنواع الدعم انتشاراً ليس فقط في الجزائر ولكن لدى العديد من الدول، وقد عملت الجزائر منذ القدم على تقديم دعم لمنتجاتها الفلاحية الأساسية من خلال أسلوب تحديد السعر الأدنى المضمون لتلك المنتجات ، وقد حافظت الجزائر على هذه السياسة، لأن حجم الدعم المقدم من قلها لتلك المنتجات هو أقل بعدة مرات من الدعم الذي توجهه الدول المصدرة لمنتجاتها الفلاحية[1].

2-1- دعم التمويل: يعتبر ها البند من ابرز بنود الدعم الفلاحي المقدمة من قبل القطاع العام حيث يعتمد على عدة مبادئ يسيطر عليها عنصرين وهما دعم أسعار الفائدة ومسح الديون حيث تخصص أغلبية دول العالم مهما كانت درجة تطورها جزء كبير من الاعتمادات المالية من أجل تغطية هاذي الدعم إذ ينحصر النوع الأول في إرغام المؤسسات المالية العمومية والخاصة النشطة في القطاع الفلاحي إلى توسيع استثماراتها داخل هذا القطاع وتقديم خدمات مالية ذات امتيازات تمكن القطاع من جذب المستثمرين إليه أهم تلك الامتيازات هي تسهيل الحصول على القروض المختلفة بضمانات منخفضة وبأسعار فائدة شبه معدومة حيث تتكفل الدولة في المقابل بتغطية الفرق بين سعر الفائدة الفعلي وسعر الفائدة المدعم[2].

2- **<u>الدعم غير المباشر</u>**: يشمل هذا النوع من الدعم جميع الخدمات المساندة للقطاع الفلاحي، حيث تعتبر مهمة نظراً لدورها التكاملي مع سياسات الدعم المباشر، إذ في كثير من الحالات قد لا يحتاج المستثمرون في القطاع الفلاحي إلى دعم مباشر وإنما إلى خدمات فنية غير قادرين على توفيرها واستخدامها ومن أهم هذه الخدمات: الإرشاد العلمي، تسويق المحاصيل الفلاحية، التأمين على المحاصيل الفلاحية[3].

ومن بين أشكال الدعم الغير مباشر نجد:[4]

2-1- دعم الإرشاد الفلاحي: يعتبر الإرشاد الفلاحي وخدمات المشورة عنصران أساسيان لتحقيق نمو الإنتاجية المستدامة بين مختلف المزارع، فعن طريق تيسير حصول الفلاحين على المعلومات من خلال

---

[1] زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي،جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2015-2016، ص ص: 217-218.

[2] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

[3] زكريا جرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

[4] لخميسي الواعر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 71-72.

تعزيز دور المعاهد والكليات الفلاحية يمكن هذه الخدمات أن تساعد في تضييق الهوة بين الفلاحة المحتملة والفعلية وأن تحسن المهارات الإدارية للفلاحين. بحيث تعمل الدولة على إنشاء صناديق تمويل هذه المؤسسات الإرشادية والتكفل بتسييرها.

2-2-دعم خدمات التأمين: تعمل جل دول العالم على توفير خدمات التأمين للفلاحة ضد مختلف الكوارث التي يحتمل أن تصيب المحاصيل الفلاحية، حيث يتم تعويض الفلاح عن الخسائر التي يتكبدها جراء مايصير المحصول خلال دورة الإنتاج، فتعمل الدولة على إنشاء صناديق تختص في تعويض الفلاحين عن الخسائر التي يتكبدونها، كإقامة صندوق التأمين على الحاصلات الفلاحية وغيرها من أشكال التعويض.

المطلب الثالث: أهداف الدعم الفلاحي

تعتبر سياسة الدعم الفلاحي إحدىالآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى ترقية القطاع الزراعي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات وفي هذا الاتجاه رسمت معظم الدول وخاصة النامية منها إلى تحقيق جملة من الأهدافالإستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي:[1]

- ✓ تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.
- ✓ تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول ونقل وتوطين التقنيات الحديثة.
- ✓ تحقيق التنمية الاجتماعية.
- ✓ تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة.
- ✓ مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية.

[1] محمد بوهلال، فضيلة بوطورة، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة أعمال، جامعة العربي التبسي، المجلد04، العدد01، جوان 2021، ص: 409.

المبحث الثاني: أجهزة الدعم الفلاحي

يستفيد الفلاح من الدعم الفلاحي عن طريق مختلف الصناديق المتخصصة هذا إلى جانب المؤسسات والبنوك التي لها دور كبير في عملية تمويل القطاع الفلاحي طبقا للنظام الجديد المسطر ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خاصة بعد سنة 2000.

وسنفصل في هذا الجزء مختلف المؤسسات المتخصصة في دعم القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: الدعم عن طريق المؤسسات المالية وبرنامج الإرشاد الفلاحي

من بين الوسائل التي تدعم القطاع الفلاحي أيضا نجد المؤسسات المالية التي تؤدي دورا مهما في ترقية الاستثمار، وكذلك برنامج الإرشاد الفلاحي الذي يهتم هو الآخر بتوجيه الأنشطة الفلاحية نحو مسارها الصحيح.

1- الدعم عن طريق المؤسسات المالية:

1-1- الدعم الفلاحي عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 82/206 المؤرخ في 1982/05/13، حيث أسندت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطته، بهدف إزالة كل العراقيل التي أوقفت تطور ونمو هذا القطاع، خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي، وهو مكلف بما يلي:[1]

- يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستقلالية الغذائية، من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تمويل جميع الاستغلالات الزراعية التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي، البيطرة، الصيدلة..الخ.
- يمنح قروضا طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الفلاحية الكبرى، كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية.

ومن أهم القروض التي يقدمها البنك للفلاح: قرض الرفيق (RFIG)، قرض التحدي (ETTAHADI)، والقرض الايجاري (LEASING)[2].

1-2- الدعم الفلاحي عن طريق أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[1] أحمد علاش، زهية قرامطية، القروض الفلاحية وإشكالية عدم السداد حالة الجزائر، جامعة البليدة، ص: 74.

[2] محمد بوهلال، فضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص: 413.

لعبت أجهزة دعم المقاولاتية المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في زيادة إنتاجية مختلف القطاعات الاقتصادية من منح القروض ودعم المشاريع، واستفاد قطاع الفلاحة على غرار باقي القطاعات من حصة معتبرة، ومن أهم هذه الأجهزة: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)[1].

1-3- التأمين الفلاحي: هو وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من الفلاحين المشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على تأمين المحاصيل فقط، بل انه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات، الاستزراع المائي و البيوت البلاستيكية الزراعية[2].

2- **برنامج الإرشاد الفلاحي:** الإرشاد الفلاحي هو عبارة عن عملية يقوم بها جهاز متكامل من المهنيين والقادة المحليين لخدمة الفلاحين وأسرهم وبيئتهم ومساعدتهم لاستغلال إمكانياتهم المتاحة وجهودهم الذاتية لرفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إحداث تغيرات سلوكية مرغوبة في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم. وهو يمثل حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين، وتتمحور أهداف الإرشاد الفلاحي حول تحسين قيادة الأنشطة الفلاحية وإقامة روابط بين الفلاحين ومحيطهم[3].

ولقد اهتم الإرشاد الفلاحي بإيجاد حلول للمشاكل التقنية والاقتصادية التي تواجه الفلاحين بانتهاج المقاربات الملائمة، وذلك بتركيز الجهود على المحاور التالية:[4]

- تحديد السياسة الوطنية للإرشاد والدعم الاستشاري، بالتشاور مع مؤسسات البحوث الإنمائية و المنظمات المهنية والمتعاملين في هذا القطاع.
- تعبئة المهارات اللازمة لاحتياجات أجهزة الإرشاد و التنشيط في المناطق الريفية.
- تطبيق النشاطات من طرف المستخدمين المكلفين بالإرشاد بغرض دعم التوجهات والبرامج ذات الأولوية في مجال التنمية الفلاحية، الريفية والصيدية.

[1] محمد بوهلال، فضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 413-414.

[2] زهير عماري، أسامة عامر، مداخلة بعنوان دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2012/2000، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يوم 04 جوان 2014، ص: 4.

[3] محمد بوهلال، فضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص: 412.

[4] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإرشاد والدعم الاستشاري، المرسوم التنفيذي رقم 16-243 المؤرخ في 22 سبتمبر 2016.

المطلب الثاني: صناديق الدعم الفلاحي

في إطار السياسة الجديدة لدعم القطاع الفلاحي، تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف نشاطات فروع الإنتاج الفلاحي تتلقى سنويا أغلفة مالية من ميزانية الدولة تقوم بصرفها للمستخدمين.

1- صناديق الدعم الفلاحي قبل 2000

الشكل رقم (02): تصنيف صناديق الدعم الفلاحي قبل سنة 2000

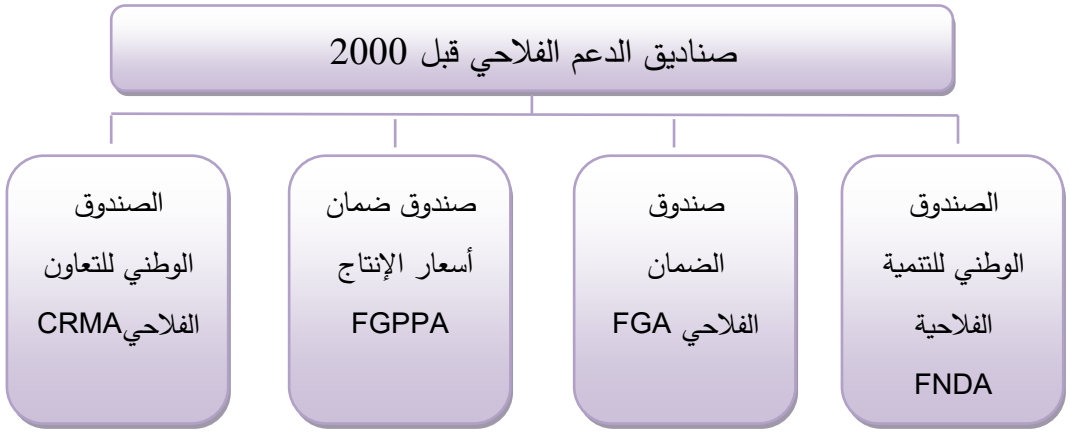

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص: 182.

1-1- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA):

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى المادة 198 من قانون المالية لسنة 1988، وعمليا سنة 1990، وباشر مهامه فعليا ابتداء من فيفري 1992، وخصصت له الدولة مبلغا قدره 380 مليون دج، يعمل على تنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الفلاحة وتنميتها، لاسيما إعانات دعم الاستثمارات المنتجة، التي يبادر بها المنتجون والمربون والحرفيون في إطار برامج استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية وتعبئة الموارد المالية وتحسين المنتوجات الإستراتيجية[1].

قائمة االعمليات المؤهلة للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:[2]

الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية:

- أشغال تحضير التربة.

[1] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30، المؤرخ في 21 ماي 2014، ص: 12.

- أشغال تهيئة التربة وحمايتها.
- اقتناء المدخلات الفلاحية(البذور والشتائل والأسمدة ومواد الصحة النباتية).
- اقتلاع أو إحياء الأشجار القديمة.
- عمليات التطعيم.
- اقتناء وتجديد العتاد الفلاحي.
- اقتناء وسائل النقل الخاصة.
- اقتناء القطعان.
- اقتناء عتاد وأجهزة خاصة بتربية الحيوانات.
- تهيئة أو بناء منشات فلاحية.
- فتح وتهيئة مسالك فلاحية.

الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وتصديره:

- انجاز وتجديد صناعات تحويل المنتوجات الفلاحية الواقعة بجوار أو في المستثمرات الفلاحية.
- اقتناء عتاد خاص على مستوى المستثمرة (جمع،تجفيف، تخزين أولي).
- انجاز منشات خاصة بتخزين المنتوجات الفلاحية وتأهيلها.
- انجاز منشات متخصصة في جمع المنتوجات الفلاحية واستقبالها.
- سلسلة الفرز والمعايرة والتوضيب.
- سلسلات ذبح الحيوانات الموجهة للتربية وتقطيعها.
- اقتناء الرزم للمنتوجات الفلاحية.
- الدعم عند التصدير(النقل داخل التراب الوطني، مصاريف التوضيب والتخزين والمنح والترقية...).

الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي:

- تعبئة الموارد المائية (ترميم أو انجاز منشات، حواجز مائية جديدة، جر مياه المنابع، منشآت تحويل مجاري المياه، تنقيب، الآبار).
- جلب الطاقة الكهربائية لنقاط الماء.
- إحداث منشآت وسيطة للتخزين (أحواض التراكم).
- اقتناء تجهيزات ضخ الماء.
- اقتناء تجهيزات السقي عن طريق الرش.
- اقتناء تجهيزات السقي في الحقل.
- جلب ماء السقي.
- تهيئة مجالات السقي.
- انجاز وتأهيل وتجديد تجهيزات وشبكات السقي وتوزيع ماء السقي.
- انجاز أو تأهيل شبكات صرف المياه.

- انجاز حدائق راشحة.

الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في حماية وتطوير التراث الوراثي الحيواني والنباتي:

- ترميم أو إحداث منشآت للحفظ المتخصص غير تلك الخاصة بالحفظ عن طريق التبريد.
- انجاز منشآت متخصصة في إنتاج البذور والشتائل والحيوانات المنسلة وإحداث مشاتل نباتية وحيوانية.

الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة:

المحروقات(المازوت).

الطاقة الكهربائية.

الإعانات المقدمة لدعم استعمال الطاقات المتجددة:

الشمسية.

الرياح.

الإعانات لاقتناء صهاريج البروبان.

تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار عقد القرض الايجاري:

القروض المتوسطة والطويلة الأجل:

استصلاح الأراضي:

- صرف المياه والتطهير.
- أعمال قلب التربة ونزع الأحجار.
- وضع مصدات الرياح.
- تسميد الأرض.
- الحواجز المائية.
- شبكات السقي.
- حفر الآبار.
- أشغال التمهيد والتسوية.

منشآت التخزين تحت التبريد الايجابي أو السلبي للمنتوجات الفلاحية.

بناء أو تجديد مباني الاستغلال الفلاحي،(مباني تربية الحيوانات ، مخازن، مستودعات).

اقتناء العتاد والأدوات الفلاحية الخفيفة.

اقتناء العتاد والتجهيزات الفلاحية لتربية الحيوانات والري الفلاحي.

غرس الأشجار المثمرة والكروم والنباتات الرعوية.

بناء منشآت صنع أغذية الحيوانات وتوضيبها وتخزينها.

القروض القصيرة الأجل:

الإنتاج النباتي: البذور والشتائل، المدخلات، أشغال زراعية، أدوات، تصليح.
الإنتاج الحيواني: البذور والمدخلات والحيوانات والمواد الصيدلانية وأشغال الترميم والصيانة والأدوات وكذا مصاريف الإيجار المتعلق به.

تحويل المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية وتثمينها: الطاقة، ومصاريف الإيجار والتغليف وأشغال الصيانة ومصاريف التصليح.

1-2- صندوق الضمان الفلاحي (FGA):

تم تأسيس هذا الصندوق سنة 1987 بهدف ضمان وكفالة القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين فيه (قروض الاستثمار وقروض الاستغلال) التي يمنحها البنك، ويمثل امتيازا للفلاحة كي تحظى باستمرارية منح القروض، وفي حالة العجز عن التسديد يجد الفلاح المقترض ديونه قد أعيدت جدولتها تلقائيا، فالصندوق يسدد للبنك عند الاستحقاق، والامتياز الثاني يتمثل في إعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العادية للبنك، تأمينات حقيقية أو شخصية للبنك، فالصندوق يتكفل بذلك، وموارده تتكون من حقوق الانخراط، ومساهمات الأعضاء من 0.25% إلى 0.75% على استحقاق القرض ومن مساهمات بنك الفلاحة ب 10% من الأرباح الناتجة عن القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي، وصندوق التعاون الفلاحي ب 20% من أقساط التأسيس المكتتبة من طرف الفلاحين[1].

1-3- صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي(FGPPA):

أنشأ هذا الصندوق سنة 1990 بهدف دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية، ويمول من طرف ميزانية الدولة، ويسير من طرف وزارة الفلاحة وموجه دعمه إلى المتعاملين العموميين (ديوان الحبوب، ديوان الحليب...الخ)، إلا أنه منذ 1995 لم يبقى يستفيد من هذا الدعم إلا القمح الصلب واللين، حيث يقدر الدعم بالفرق بين سعر السوق الداخلية والسعر المرجعي(سعر السوق الخارجي) منقوص منه الرسم الغير ضريبي يوجه لتمويل صندوق دعم زراعة الحبوب[2].

1-4- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CRMA):

يعود تاريخ إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي إلى سنة 1972 هدفه هو حماية الأملاك وأهالي المناطق الريفية والنشاطات المتعلقة بالفلاحة (التأمين الفلاحي، التقاعد، الضمان الاجتماعي الفلاحي)، وتم إنشاؤه عن طريق إدماج كل من الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاونيات الفلاحية المنشأة 1909 وصندوق التعاون الفلاحي للتقاعد المنشأ عام 1958 والصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي المنشأ عام 1949، وبموجب المرسوم الوزاري رقم95/97 الصادر في 23 جويلية 1995، عرف الصندوق الوطني

[1] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص: 132.
[2] محمد غردي، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

للتعاون الفلاحي بأنه مؤسسة مالية متخصصة ومكلفة بتنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتنمية الريفية وتطوير القطاع الفلاحي، ومن بين أهداف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي مايلي:[1]

تسيير حساب الدولة للأموال المخصصة للدعم والترقية الفلاحية لتحقيق برنامج التنمية.

تنمية وتطوير المشاريع الفلاحية التي تهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني عن طريق القروض الفلاحية التعاونية.

عصرنة تسيير التأمينات الفلاحية وترويج الثقافة التأمينية.

التقليص من أخطار القطاع الفلاحي.

جلب الاستثمار للقطاع الفلاحي لضمان التأمين الفلاحي بجميع الجوانب.

2- صناديق الدعم الفلاحيقبل 2005

الشكل رقم (03): تصنيف صناديق الدعم الفلاحي في الجزائر قبل2005.

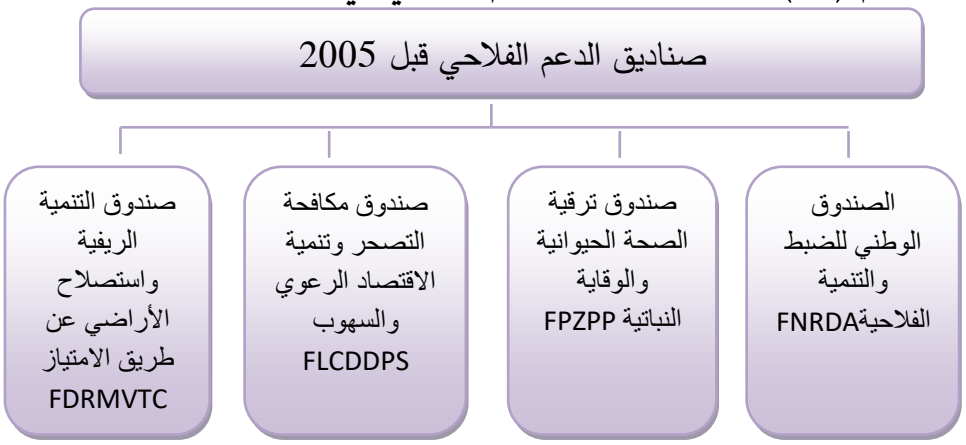

المصدر:منإعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص: 185.
- فاطمة الزهراء عبدو، أم الخير كروبي، آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية للمؤسسات، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017، ص: 40.

2-1- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA):

انشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة[2].

[1] فاطمة بوراس، مراد محفوظ، إسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد16، العدد02،2021، ص ص: 155-156.

[2] سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافية والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005-2006، ص: 17.

إن المساعدات المالية التي يقدمها هذا الصندوق تتراوح مابين 10% إلى 70% من قيمة الاستثمار، وهذا حسب طبيعة العمليات وتعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للمزارعين.

وحتى يصبح هدا الصندوق عملي في شكله الجديد وهذا بموجب مختلف النصوص التنفيذية منها المراسيم التنفيذية المحددة لكيفيات تسيير الصندوق، وكذا المحددة لقائمة الإيرادات والنفقات، وطرق دفع المساعدات وكذلك نسب الدعم حسب نوع النشاط والتي تتعلق بالفروع التالية:

الحليب، تربية النحل ، تربية الدواجن، تربية الأرانب، تربية الغنم، البقر، الماعز، الإبل والخيل، الحبوب، البقول الجافة، زراعة الأعلاف، زراعة الأشجار المثمرة،زراعة الكروم، زراعة الزيتون، الحمضيات وزراعة النخيل، الزراعة الصناعية، قطن، طماطم، تبغ، زيتيات، البنجر...الخ، البذور النباتية والحيوانية، شتائل الأشجار والكروم، حيوانات التكاثر والتلقيح الاصطناعي[1].

2-2- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZPP):

تم تأسيس هذا الصندوق سنة 1999 بهدف الاعتناء أكثر بجودة وصحة الثروة الحيوانية والنباتية، على أن يقوم بجلب موارده من (عوائد المراقبة الصحية الدورية، تخصيص ميزانية الدولة، الهبات والوصايا، مساهمة الجمعيات والتعاونيات المكلفة بحماية ومراقبة الصحة النباتية والحيوانية، عوائد الرسوم الشبه جبائية) وفي المقابل يوجه نشاط هذا الصندوق إلى تحقيق مايلي:[2]

- تنمية الصحة الحيوانية وتوسيع الحملات الوقائية الهادفة إلى تفادي مختلف المخاطر من أمراض وأوبئة ممكن أن تصيب الثروة النباتية أو الحيوانية أو التقليل من تداعياتها.
- دعم عملية اقتناء اللقاحات والموارد البيولوجية الضرورية لحماية الثروة النباتية والحيوانية.

2-3 صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS):

أنشأ هذا الصندوق سنة 1999 وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 23 جويلية 2002، المحدد لإيراداته ونفقاته وإدارته ومهامه، وهو يستمد موارده من تخصيصات ميزانية الدولة، الهبات والوصايا، المساعدات الدولية وكل الموارد الأخرى المحددة عن طريق التشريع. هذه الموارد تنفق في الأوجه التالية:[3]

- إعانات موجهة لمكافحة التصحر.
- إعانات موجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها.
- إعانات موجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية.
- إعانات موجهة لتثمين منتوجات تربية الحيوانات.
- إعانات موجهة لحماية مداخيل المربيين والمربيين الزراعيين.

[1] عائشة حريتي، نظام التمويل الفلاحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 05، 2020، ص: 462.

[2] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص: 212.

[3] مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص: 187.

- إعانات موجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي.
- المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية الانجاز والتكوين المهني للمربيين وتعميم التقنيات ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع.

4-2 صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز(FDRMVTC):

وتنفق مخصصاته في الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية، التهيئات الخاصة بالري. أشغال المحافظة على التربة وتحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، كما تنفق على تربية الحيوانات في الوسط العائلي على مستوى الأسر الريفية وتثمين المنتوجات الفلاحية، إضافة لفك العزلة عن الفضاءات الريفية والإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي، وكل النفقات الأخرى الضرورية لانجاز المشاريع ذات الصلة بموضوعه. وأيضا مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين والمصاريف الخاصة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بموضوعها[1].

3- صناديق الدعم الفلاحي بعد 2005:

الشكل رقم (04): تصنيف صناديق الدعم الفلاحي في الجزائر بعد 2005.

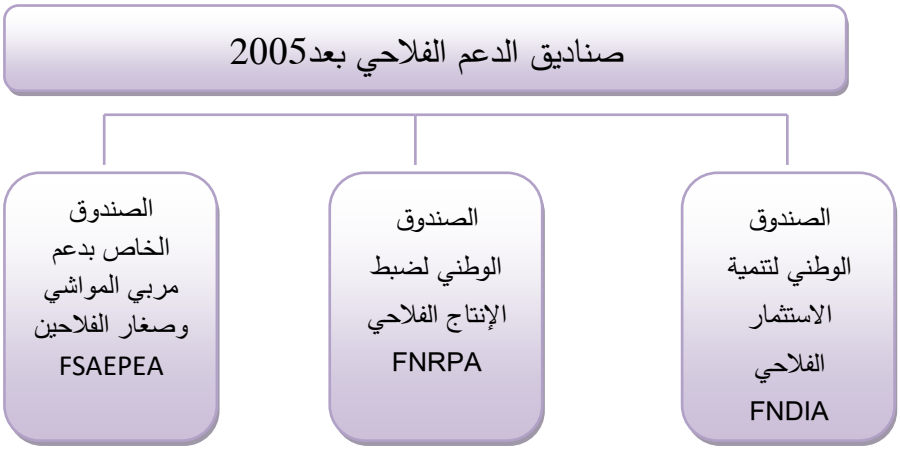

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

فاطمة الزهراء عبدو، أم الخير كروبي، آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية للمؤسسات، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017، ص: 43.

[1] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

3-1- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA) :

تم تأسيس هذا الصندوق سنة 2005 بعدما كان اسمه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية حيث يتم تحصيل إيرادات هذا الصندوق من ميزانية الدولة الموارد شبه جبائية والهبات والوصايا، من أجل إنفاقها في شكل إعانات موجهة إلى تنمية الإنتاج الفلاحي[1]. يتم تقسيم تلك المشاريع إلى:[2]

- ✓ الإعانات الموجهة إلى تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية:
  - أشغال استصلاح و تحضير وتهيئة وحماية الأراضي.
  - اقتناء المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، الأسمدة ومواد الصحة النباتية والبيطرية).
  - اقتناء العتاد الفلاحي ووسائل النقل وأجهزة خاصة بتربية الحيوانات.
  - اقتناء القطعان بمختلف أنواعها مع ضمان الحماية البيطرية والتطعيم.
- ✓ الإعانات الموجهة إلى تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتصديره :
  - انجاز وتحديث الصناعات التحويلية للمنتجات الفلاحية.
  - شراء معدات خاصة بالمستثمرات الفلاحية.
  - انجاز منشآت (مخازن، غرف التبريد) مخصصة لضمان التخزين الأمثل للمنتجات الفلاحية.
  - تسهيل عملية تصدير المنتجات الفلاحية عن طريق تحمل تكاليف النقل والتخزين.
- ✓ الإعانات الموجهة لتطوير الري الفلاحي:
  - انجاز وترميم شبكات توزيع المياه، والعمل على تهيئة الموارد المائية.
  - اقتناء أجهزة الضخ والسقي والتخزين المائي.
- ✓ تخفيض نسب الفوائد على القروض البنكية: يخصص هذا الصندوق خدماته المالية بهدف دعم معدلات الفائدة المقدمة باختلاف أنواع القروض وباختلاف المشاريع الممولة والتي سبق ذكرها. حيث يعتبر هذا من أهم أنواع تدخل الدولة في النشاط الفلاحي.

يستفيد من الدعم المقدم من قبل الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي كل من :

الفلاحين إما بشكل فردي أو جماعي إذا كانوا منظمين إلى جمعيات أو تعاونيات فلاحية.

المؤسسات الاقتصادية التي لها دور في تثمين النشاط الفلاحي.

أصحاب المزارع النموذجية.

[1] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص: 214.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، المؤرخ في 4 يوليو سنة 2006، ص ص: 23-24.

3-2- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA):

حسب الجريدة الرسمية العدد 44 ص27 القرار الوزاري المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1427 الموافق ل 24 أفريل سنة 2006 يحدد مايلي :[1]

- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية:
- كل المنتوجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محدد، لاسيما الحبوب والحليب.
- الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية:
- المساهمة في مصاريف تخزين المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع والبذور والشتائل.
- المنحة عند إنتاج المنتوجات الفلاحية الآتية وجمعها وتحويلها: الحليب واللحوم والبيض والعسل والطماطم والفلفل والفليفلة والجلبان والفاصولياء والبطاطس والبصل والثوم والبنجر السكري والكرنب والجزر واللفت والفطر والفول والحمص والعدس والحمضيات والتين والزيتون والتفاح والاجاص واللوز والكرز والمشمش والتمر والخوخ والبرقوق والعنب والسفرجل والفراولة والعلف والقمح والشعير.
- المنح القصوى للفائض من الإنتاج الفلاحي.
- التكفل بمصاريف تنوع الإنتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الإنتاج.

3-3- الصندوق الخاص بمربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين (FSAEPEA):

انشأ هذا الصندوق بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 يوليو المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، ومقيد بحساب التخصيص الخاص رقم 126-302 على مستوى الخزينة، وقد تم استحداث هذا الصندوق من اجل إعادة بعث الإنتاج الحيواني من جديد والنهوض بهذه الشعبة وخاصة فيما يخص القروض المتعثرة بالنسبة لأصحاب هذه الشعبة. وكلف هذا الصندوق بتمويل الفعاليات الفلاحية التالية: التغطية الإجمالية لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستغلين وإعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والإنتاج الفلاحي[2].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، المؤرخ في 4 يوليو سنة 2006، ص: 27.

[2] لخميسي الواعر، مرجع سبق ذكره، ص: 141.

4- صناديق الدعم الفلاحي بعد 2012

الشكل رقم (05): تصنيف صناديق الدعم الفلاحي في الجزائر بعد 2012.

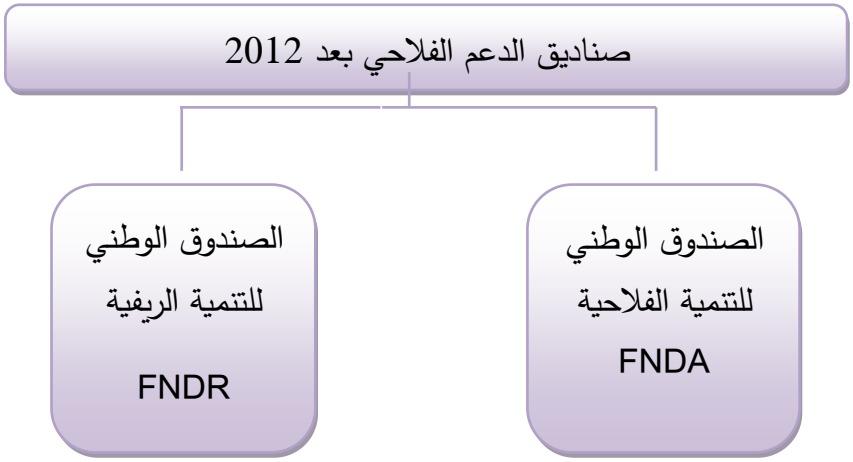

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات الواردة أدناه.

4-1- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA): أنشئ بموجب القانون رقم 12/12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، وفتح له حساب التخصيص الخاص 139-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وتندرج ضمنه الصناديق التالية:[1]

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA.
- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP.
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA.

4-2- الصندوق الوطني للتنمية الريفية (FNDR):أنشئ بموجب القانون رقم 12/12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، وفتح له حساب التخصيص الخاص 140-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الريفية وتندرج ضمنه الصناديق الآتية:[2]

- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC.
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS.
- الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين FSAEPEA.

[1] حنان سفيان، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

[2] حنان سفيان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 136-137.

المطلب الثالث: المخصصات المالية للقطاع الفلاحي

في إطار البرامج التنموية التي وضعتها الحكومة لإنعاش وتطوير القطاع الاقتصادي خصصت الدولة موارد مالية للنهوض به وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية والسعي خاصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

1- المخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي:

في ظل برامج الدعم والمخططات الوطنية التي ترسمها الدولة الجزائرية، لتحسين الوضعية المالية للقطاع الفلاحي، قامت الحكومة بتخصيص مبالغ هامة من شأنها تسهيل القيام بأنشطة القطاع الفلاحي. والجدول الآتي سيبرز لنا مجموع الأموال الموجهة لصناديق الدعم.

الجدول رقم(05): حركة نشاط الصناديق الداعمة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2009-2013).

الوحدة: مليون دج

الصناديق	2009		2010		2011		2012		2013		نسبة النمو%	
	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	المخصصات	المدفوعات
FNDIA	58781.6	9650	64432.7	3529.5	67178.4	10634.3	76336.4	11891.9	93691.1	25061.5	59.39	159.7
FNRPA	12000	9914.5	13735.5	11701.8	19892.6	18658.7	21383.9	21383.9	40262	40022.8	235.51	303.68
FPZPP	1172.6	753.3	1783.4	700	2253.1	1500	1995.4	700	3994	1316.3	240.61	74.73
FLCDDPS	15762.4	2325	15687.3	500	24080.3	500	26615.3	7055.5	22238.6	7063	41.08	203.78
FDRMVTC	16520.4	3750	16000.4	12271.1	16272.4	6597.4	27778.2	1231.2	64944.7	15623.1	293.11	316.61
FSAEPEA	/	/	1250	00	1250	00	2688	00	12162	3247.8	/	/
المجموع	104237	26392.8	112889.3	28702.4	130926.8	37890.4	156797.2	42262.5	237292.4	92334.5	869.7	1058.5

المصدر: رياض طالبي، دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2016-2017، ص152.

من الجدول رقم(05) نلاحظ أن قيم الدعم الموجهة للصناديق ارتفعت بشكل ملحوظ من سنة 2009 إلى 2013. بحيث كانت أعلى نسبة نمو للمخصصات من نصيب الصندوق الوطني للتنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC ب 293.11%. أما الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار FNDIA تطورت المبالغ المخصصة له من 58781.6 إلى 93691.1 مليون دج بمعدل نمو قدره 59.39% أما بالنسبة لنفقات الصندوق قدرت من سنة 2009 إلى 2013 ب 9650 إلى 25061.5 مليون دج، الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA حاز على دعم بمبلغ 12000 مليون دج سنة 2009 واستمر في الارتفاع إلى أن وصل إلى 40262 مليون دج سنة 2013، وقد سجلت المدفوعات لهذا الصندوق نسبة نمو تجاوزت 300%. صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP تطورت مخصصاته بمعدل نمو 240.61%، ونسبة الاستهلاك لهذا الصندوق قدرت ب 74.73% خلال الفترة 2009-2013، مخصصات الصندوق الوطني لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLCDDPS خلال الفترة 2009-2013 كانت بنسبة 41.08% أما المدفوعات فبنسبة 203.78%.

هذه السياسة ساهمت في الرفع من الإنتاج والإنتاجية لكنها لم تستغل كما يجب ولم تحقق الاكتفاء الذاتي الذي تسعى له الجزائر من خلال البرامج التنموية المتتالية.

2- مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي:

استفاد القطاع الفلاحي من مخصصات مالية هامة ضمن البرامج التنموية المتعددة المطبقة منذ سنة 2000 مع العلم أن حجم المبالغ المسجلة قد عرف ارتفاعا معتبرا مع توالي تنفيذ مختلف البرامج التنموية، وهو مايوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(06): مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2019.

البرامج	2004-2001		2009-2005		2014-2010		2019-2015		المجموع	
	المبالغ مليار دج	النسبة %	المبالغ مليار دج	النسبة %	المبالغ مليار دج	النسبة %	المبالغ مليار دج	النسبة %	المبالغ مليار دج	النسبة %
القطاع الفلاحي	65.4	12.45	312	7.42	1000	4.71	1000	4.5	2400	4.95
باقي القطاعات	459.6	87.5	3890.7	92.57	21420	95.3	21100	95.5	45641.7	95
المجموع	525	100	4202.7	100	21412	100	22100	100	48041.7	100

المصدر: زينب بوراي، سعاد بن سالم، تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي، الواقع والآفاق، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة البويرة، 2021/03/11، ص: 230.

من الجدول رقم(06)نلاحظ أنه في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 خصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي مبلغ مالي قدره 525 مليار، وكان للقطاع الفلاحي نصيب منه بمبلغ 65.4 مليار أي مايعادل نسبة 12.45% من إجمالي الاستثمارات العمومية.

أما خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 وفي ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي يعرف بأنه مشروع هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، فقد جاء هذا البرنامج بغلاف مالي قدر ب4202.7 مليار دج تم تخصيص 312 مليار دج منه للقطاع الفلاحي أي مايعادل نسبة 7.42% من إجمالي الاستثمارات العمومية.

2010-2014 برنامج التنمية الخماسي خصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دج و استفاد القطاع الفلاحي من مبلغ قدره 1000 مليار دج وهو مايمثل نسبة 4.71% من إجمالي الاستثمارات العمومية.

برنامج توطيد النمو2015-2019، تم تخصيص مبلغ 22100 مليار دج، وخصص منه للقطاع الفلاحي مبلغ 1000 مليار دج مايمثل نسبة 4.5% من إجمالي الاستثمارات العمومية.

في الأخير يتضح لنا أن مخصصات القطاع الفلاحي سجلت 2400 مليار دج حتى سنة 2019 وبنسبة لا تتعدى 4.95% من إجماليالإنفاق على الاستثمار العمومي وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة مع باقي القطاعات، صحيح أن المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي ارتفعت من 65 مليار دج إلى 1000 مليار دج لكنها إذا ما قورنت بالمبالغ الكلية نجد أن نسبة القطاع الفلاحي منخفضة.

المبحث الثالث: أثر الدعم على الإنتاج الفلاحي في الجزائر

تسعى سياسات الدعم الفلاحية للتأثير بصورة ايجابية على القطاع الفلاحي من خلال الرفع من مستويات الإنتاج وتحسين مردوديته سواء مايتعلق بالثروة النباتية أو الحيوانية، وهذا ما سوف نركز عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور الإنتاج النباتي في الجزائر

1- مفهوم الإنتاج

الإنتاج هو خلق المنافع أو وزيادتها، وهو كل عملية ترمي إلى خلق قيمة أو إضافة قيمة إلى الأموال الموجودة، ويتضمن جميع الفعاليات التي تشبع حاجات الإنسان[1].

أما الإنتاج الفلاحي يعرف على أنه كل إنتاج مرتبط بالنباتات والحيوانات، ومنشأ في أنظمة بيئية من صنع الإنسان ويستفيد منها الإنسان[2].

يتميز الإنتاج الفلاحي في الجزائر بالتنوع نظرا لتعدد المناطق الجغرافية والأقاليم المناخية، وينقسم إلى قسمين إنتاج زراعي (نباتي) وإنتاج حيواني، حيث يعتمد الإنتاج الزراعي أساسا على إنتاج الحبوب، الخضر، الأشجار المثمرة والنمور، كما يرتكز الإنتاج الحيواني على تربية الماشية، تربية الدواجن، الصيد البحري وتربية المائيات[3].

2- تطور الإنتاج النباتي

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الفلاحة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء. ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا والعكس صحيح. والجدير بالذكر أن هذا الفرع من الزراعة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، لعل من أهمها مجموعة الحبوب، مجموعة البقوليات، ومجموعة الخضر والفواكه، إلى جانب الزراعات الصناعية،وتتجلى المكانة المهمة التي يحتلها

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

[2] عثمان علام، مسعود بن تركية، دراسة تحليلية لأثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية للفترة 1961-2015، الملتقى الوطني حول القطاع الفلاحي في لجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021، ص: 103.

[3] حميد باشوش ، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

الإنتاج النباتي في مجموع الفلاحة الجزائرية، سواء كان ذلك من حيث المساحة الزراعية المستعملة، أو من حيث معدل الإنتاج، وحتى من حيث ثقله الاقتصادي. وتعتبر الحبوب والبقول الجافة من أهم مجاميع المحاصيل النباتية، وذلك نظرا إلى أهميتها الغذائية الأساسية للسكان. ونظرا لعدم كفاية الكميات المنتجة محليا من أهم تلك المحاصيل، تضطر الدولة إلى استيراد كميات كبيرة منها لسد العجز في الفجوة الغذائية المسجلة، وبخاصة منها في مادة القمح، مما يشكل عبئا اقتصاديا كبيرا على ميزانية الدولة. ولهذا فقد اعتبرت الجزائر في هذا المجال (مطمورة العالم من القمح)، وبدرجات متفاوتة تأتي بقية المجموعة السلعية[1]. كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (07): تطور الإنتاج النباتي لمختلف المحاصيل الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

الوحدة:ألف طن

البيانات	متوسط الفترة 2010-2015	2016	2017	2018	2019	2020
الحبوب	4255.36	3445.16	3478.07	6065.94	5633.45	_
البقوليات	85.37	77.31	107.21	146.30	146.56	_
الخضر	10874.24	8880.20	8882.46	9464.27	8775.91	_
الفاكهة	3838.38	4796.74	4942.65	14634.71	5006.10	_
التمور	822	1029.60	1058.56	10947	1136.03	_

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم33-34-35-36-37-38-39-40، للسنوات 2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019، الخرطوم.

من خلال الجدول رقم (07) والمتعلق بالإنتاج النباتي لمختلف المحاصيل الزراعية نلاحظ أن إنتاج الحبوب خلال متوسط الفترة من 2010 إلى 2015 بلغ 4255.36 ألف طن، بينما انخفض الإنتاج سنتي 2016 و 2017 على التوالي إلى 3445.16 و3478.07 ألف طن ليعرف قطاع الحبوب مجددا ارتفاعا ملحوظا سنة 2018 قدر ب 6065.94 ألف طن في حين سنة 2019 شهد تذبذبا طفيفا حيث بلغت كمية الإنتاج حوالي 5633 ألف طن.

[1] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2010، ص: 149.

ولأن الحبوب تحتل مكانة هامة في قائمة المواد الغذائية التي يستهلكها الأفراد بشكل كبير، وذلك تماشيا مع التقاليد الغذائية السائدة في البلاد فان أي خلل في هذا المنتج يضع الأمن الغذائي للسكان في خطر.

أما فيما يخص البقوليات فقد بلغ الإنتاج خلال متوسط الفترة 2010-2015 85.37 ألف طن لتشهد في السنة الموالية تراجعا حيث قدرت كمية الإنتاج ب 77.31 ألف طن، لتعرف بعد ذلك زيادة في كمية الإنتاج خلال السنوات 2017، 2018، 2019على التوالي لتبلغ 107.21 و146.30 و 146.56 ألف طن.

بالنسبة للخضروات والتي تعتبر من أهم المحاصيل النباتية استهلاكا فقد سجلت أعلى كمية منتجة خلال متوسط الفترة من 2010-2015 قدرت ب 10874.24 ألف طن لتعرف بعدها تذبذبا خلال السنوات من 2017 إلى 2019 تراوحت بين 8800 و 9400 ألف طن.

الفاكهة: تعتبر الفاكهة من المحاصيل النباتية التي حقق إنتاجها نموا تصاعديا في معظم السنوات حيث كانت كمية الإنتاج في متوسط الفترة 2010-2015، 3838.38 ألف طن وفي سنة 2016 قدرت ب 4796.74 ألف طن أما سنة 2017 حققت كمية قدرها 4942.65 ألف طن وكانت أعلى نسبة سنة 2018 قدرت ب 14634.71 ألف طن، لتنخفض سنة 2019 إلى 5006.10 ألف طن.

التمور: سجلت هي الأخرى زيادة في مستويات الإنتاج، إلا أن أقل كمية منتجة كانت خلال متوسط الفترة 2010-2015 والمقدرة ب 822 ألف طن ، لتبدأ بعدها في الارتفاع حيث سجلت 1029.60 ألف طن سنة 2016، في حين بلغ إنتاج التمور 1058.56 ألف طن سنة 2017، تلتها سنة 2018 بأكبر كمية منتجة بلغت 10947 ألف طن، ليتراجع بعد ذلك إلى 1136 ألف طن سنة 2019.

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة، وتزداد أهميته أكثر نظرا إلى ثقله في تركيبة الإنتاج الفلاحي. وأهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر هي: الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، الإبل، بالإضافة إلى الدواجن والأسماك[1]. ومن خلال الجدول الموالي سنستعرض تطور مختلف الرؤوس الحيوانية.

[1] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 193.

الجدول رقم (08): تطور عدد الرؤوس الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

الوحدة: ألف رأس

البيانات	متوسط الفترة 2010-2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأبقار	1915.05	2081.31	1895.13	1816	1780.59	_
الأغنام	25724.10	28136	28393.60	28723.99	29428.93	_
الماعز	4724.635	4939.70	5007.89	4908	4986.12	_

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية الزراعية، المجلدات رقم33-34-35-36-37-38-39-40، للسنوات 2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019، الخرطوم.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن الثروة الحيوانية في نمو وتزايد بالرغم من تسجيل بعض الانخفاض في بعض السنوات، وقد بلغ عدد رؤوس الأبقار 1915.05 ألف رأس خلال متوسط الفترة 2010-2015، وسنة 2016 ب 2081.31 ألف رأس، بينما سجلت تراجعا في أعدادها خلال السنوات 2017، 2018، 2019 على التوالي 1895 و 1816 و 1780 ألف رأس مقارنة بسنة 2016.

الأغنام: تحتل الصدارة في الثروة الحيوانية وسجلت نموا متزايدا من حيث العدد قدر هذا الأخير خلال متوسط الفترة 2010-2015 ب 25724.10 ألف رأس، وقد بلغ عدد رؤوس الأغنام خلال السنوات 2016، 2017، 2018 على التوالي 28136، 28393، 28723 ألف رأس، لتسجل أحسن نتيجة سنة 2019 قدرت ب 29428.93 ألف رأس.

الماعز: هو الآخر حقق زيادة في عدد الرؤوس خصوصا عام 2017 حيث بلغ العدد 5007.89 ألف رأس مقارنة بمتوسط الفترة 2010-2015 التي بلغ فيها عدد الرؤوس حوالي 4724.63 ألف رأس تليها سنة 2016 ب 4939,7 ألف رأس، وشهدت سنتي 2018 و 2019 ارتفاعا طفيفا حيث سجلت على التوالي 4908 و 4986.12 ألف رأس مقارنة كذلك بمتوسط الفترة 2010-2015.

ويتميز الإنتاج الفلاحي في الجزائر بالتنوع، حيث نجد اللحوم الحمراء والبيضاء بمختلف أصنافها، بالإضافة إلى العسل والبيض وكذا الألبان. والتي سنوضحها تطورها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

الوحدة: ألف طن

البيانات	متوسط الفترة2010-2015	2016	2017	2018	2019	2020
اللحوم الحمراء	253.855	537.65	543.89	529	509.82	_
لحم الدجاج	397.65	484.59	469.63	482	264.08	-
البيض	276.22	401.51	394.23	314.04	341.56	-
الأسماك	107.53	102.14	108.30	120.35	104.88	-
العسل	5.60	7.132	6.12	7.36	6.35	-
الألبان	3337.97	3719	3521.21	3280	3189.24	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم33-34-35-36-37-38-39-40، للسنوات 2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019، الخرطوم.

من الجدول رقم (09)والذي يوضح لنا تطور الإنتاج الحيواني نلاحظ أن إنتاج اللحوم الحمراء في تذبذب من سنة لأخرى، حيث سجلت أدنى كمية منتجة خلال متوسط الفترة 2010-2015 قدرت ب 253.85 ألف طن، بينما شهدت ارتفاعا ملحوظا سنتي 2016 و 2017 على التوالي ب 537.65 و 543.89 ألف طن، ليتراجع سنة 2018 إلى 529 ألف طن، وسنة 2019 إلى 509.82 ألف طن.

لحم الدجاج: عرفت هي الأخرى تذبذبا تأرجح بين الزيادة والانخفاض حيث قدر الإنتاج خلال الفترة 2010-2015 ب 397.65 ألف طن، ليسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا سنة 2016 ليصل إلى 484.59 ألف طن، في حين بلغت الكمية المنتجة سنة 2017 469.63 ألف طن، وسنة 2018 482 ألف طن، ليسجل أسوأ كمية سنة 2019 قدرت ب 264.08 ألف طن.

البيض: لوحظ ارتفاع في كمية إنتاج البيض، حيث قدر خلال متوسط الفترة 2010-2015 ب 276.22 ألف طن، وكانت أعلى كمية منتجة سنة 2016 ب 401.51 ألف طن، لتشهد بعدها تذبذبا طفيفا في الكمية المنتجة خلال السنوات 2017، 2018، 2019 على التوالي قدرت ب 394.23 ألف طن، 314.04 ألف طن، 341.56 ألف طن.

الأسماك: تزايد الإنتاج من سنة 2016 إلى 2018، حيث كانت الكمية المنتجة 102.14 ألف طن لتصل إلى أقصاها بحيث بلغت 120.35 ألف طن، بينما قدر الإنتاج خلال متوسط الفترة 2010-2015 ب 107.53 ألف طن، وسنة 2019 ب 104.88 ألف طن.

العسل: قدرت الكمية المنتجة في متوسط الفترة 2010-2015 ب 5.6 ألف طن، وشهد تزايدا سنة 2016 بحيث قدرت كمية إنتاجه ب 7.132 ألف طن، تراجع سنتي 2017 و 2019 على التوالي ليصل إلى 6.12 ألف طن و 6.35 ألف طن، ليعاود الارتفاع مرة أخرى سنة 2018 إلى 7.36 ألف طن وكانت أعلى كمية منتجة في هذه السنة.

الألبان: بلغت أعلى كمية منتجة لها سنة 2016 قدرت ب 3719 ألف طن مقارنة بسنة 2017 التي كانت 3521.21 ألف طن، تليها الفترة بين 2010-2015 بمقدار 3337.97 ألف طن، ثم سنتي 2018 و 2019 على التوالي تراجع الإنتاج إلى أدنى مستوى حيث بلغ 3280 ألف طن و 3189.24 ألف طن.

خلاصة الفصل:

بسبب العراقيل التي ظلت تواجه عملية التمويل الفلاحي كان لا بد للدولة أن تتدخل لإيجاد حلول وتجلى ذلك عن طريق الدعم الذي قدمته عبر أجهزة مختلفة من أهمها الصناديق التي تلعب دورا فعالا في تشجيع الفلاحين على العمل أكثر لإعطاء مردود جيد يضمن الاكتفاء الذاتي للمجتمع.

لذا حاولنا من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة عن الدعم الفلاحي، وهذا من خلال تحليلنا لإحصائيات الإنتاج النباتي والحيواني وكذا مجموع المخصصات المالية الموجهة لدعم القطاع الفلاحي.

الفصل الثالث

أثر الدعم على الإنتاج الفلاحي في ولاية ميلة 2020-2010

مقدمة الفصل:

بعدما تحدثنا في الفصل الأول والثاني عن واقع الفلاحة في الجزائر وكذا مختلف أوجه الدعم لهذا القطاع، سنحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى محاولة قياس اثر صناديق الدعم في تحسين الإنتاج الفلاحي على مستوى ولاية ميلة وأهم أساليب الدعم لمختلف الشعب الفلاحية. وهذا عبر الاستعانة بمجموعة من المؤشرات المتعلقة بتطور مختلف الشعب الفلاحية بالولاية. وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- ❖ لمحة عن قطاع الفلاحة في ولاية ميلة.
- ❖ حركة الدعم الفلاحي على مستوى ولاية ميلة.
- ❖ أثر الدعم على الإنتاج الفلاحي بولاية ميلة.

المبحث الأول: لمحة عن القطاع الفلاحي في الولاية:

تتميز الجزائر بموقع جغرافي هام وتنوع أقاليمها المناخية وكذا مواردها الفلاحية المتعددة عبر مختلف ولايات الوطن، هذا ما جعل بعض الولايات تحتل الصدارة من حيث الإنتاج الفلاحي ومن بينهم ولاية ميلة التي هي موضوع دراستنا خلال هذا الفصل.

المطلب الأول:تقديم ولاية ميلة

1-الموقع الجغرافي:

تقع ولاية ميلة في الشمال الشرقي للجزائر على ارتفاع 464م و33 كم عن البحر الأبيض المتوسط، كما أنها تقع في الجزء الشرقي من الأطلس التلي، وهي سلسلة جبال تمتد من الغرب إلى الشرق على كامل الإقليم الشمالي للبلاد.

وتعتبر ولاية ميلة ولاية فلاحية بامتياز لما تزخر به من قدرات طبيعية هائلة لاسيما خصوبة أراضيها الصالحة لكل أنواع الزراعات ومن حيث تنوع مناخها الممتد من الرطب في أقصى الشمال إلى شبه الجاف في أقصى الجنوب، مما يجعلها في مصف الولايات الرائدة في الإنتاج الفلاحي، حيث تتربع على مساحة تقدر ب 348.045 هكتار، مساحة زراعية تقدر ب 315.745 هكتار أما المساحة الصالحة للزراعة فتقدر ب 237.557 هكتار (تمثل 75% من المساحة الزراعية الكلية)[1].

2- تقسيم المناطق الفلاحية في ولاية ميلة:

تنقسم الولاية من حيث التضاريس إلى 03 مناطق مختلفة وهي:[2]

2-1-المنطقة الشمالية:ذات طابع جبلي تمثل مساحتها الصالحة للزراعة 14% من المساحة الإجمالية الصالحة و تتميز بنسبة تساقط تتراوح من 600 ملم إلى 700 ملم سنويا وتعرف هذه المنطقة بإنتاج الأشجار المثمرة وخاصة زراعة الزيتون وتربية النحل.

2-2- المنطقة المتوسطة: تمثل مساحتها الصالحة للزراعة 68% من المساحة الإجمالية الصالحة وتتميز بنسبة تساقط تتراوح من 400-600 ملم سنويا تتركز فيها زراعة المحاصيل الكبرى وتربية المواشي.

2-3- المنطقة الجنوبية: تمثل مساحتها الصالحة للزراعة 18% من المساحة الإجمالية الصالحة ويغلب عليها طابع الهضاب العليا، لا يتعدى التساقط بها 350 ملم سنويا، تتركز فيها زراعة الحبوب والأعلاف وتربية الماشية (خاصة الأغنام) والدواجن بالإضافة إلى زراعة الخضروات المسقية عن طريق المياه الجوفية. والشكل الموالي يوضح مناطق الإنتاج الفلاحي في ولاية ميلة.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة (DSA).

[2] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

الشكل رقم (06): خريطة توضح القدرات الإنتاجية لولاية ميلة.

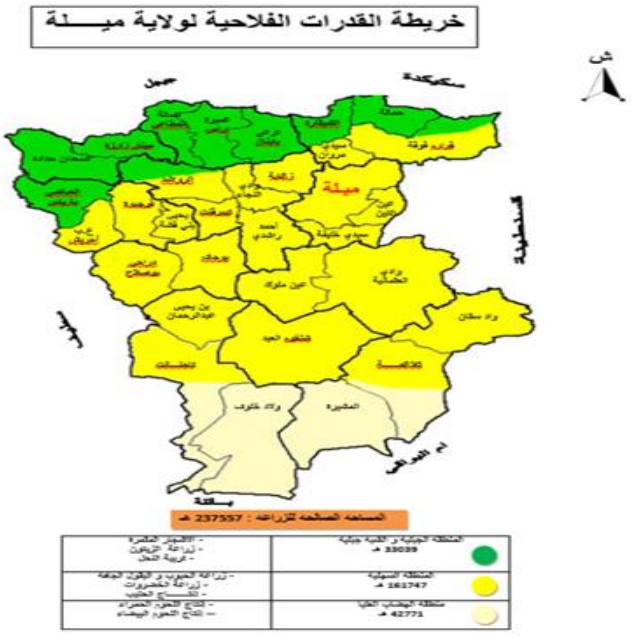

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

3- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي:

ازدهر النشاط الفلاحي لولاية ميلة وهذا بفضل برامج الدعم التي استفادت منها الولاية مما جعلها تساهم بنسبة 2% من الناتج المحلي سنة 2020 واحتلالها المرتبة 10 وطنيا مقارنة بسنة 2019 أين ساهمت بنسبة 1.9% من الناتج المحلي واحتلالها المرتبة 21 وطنيا بعدما كانت في المرتبة 26 سنة 2014.[1]

المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية في ولاية ميلة

تتوفر لدى ولاية ميلة إمكانيات فلاحية هائلة تؤهلها لاحتلال مكانة وطنية مهمة، وهذا ما تبينه المعطيات التالية.

1- الأراضي الفلاحية

تستغل المساحة الصالحة للزراعة من قبل 17158 مستثمرة موزعة كالآتي:[2]

- 10 مزارع نموذجية.
- 514 مستثمرة فلاحية جماعية.
- 411 مستثمرة الاستصلاح عن طريق الامتياز.
- 1555 مستثمرة فلاحية فردية.
- 14668 مستثمرة القطاع الخاص.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

[2] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه 86% من المستثمرات تكون القطاع الخاص ومن ناحية الحجم 46% من المستثمرات لا تتعدى مساحتها 5 هكتارات.

2- اليد العاملة في القطاع

يبلغ عدد سكان المناطق الريفية عبر ولاية ميلة 273713 نسمة وتقدر حجم اليد العاملة في المجال الفلاحي حوالي 60000 عامل والذي يمثل 19%من اليد العاملة الناشطة (316283 عامل) في الولاية و تعتبر هذه النسبة غير كافية مقارنة بالمساحة الفلاحية للولاية ويتجلى ذلك بوضوح في فترات جني المحاصيل، وقد أصبحت المستثمرات الفلاحية تعتمد على المكننة الزراعية و كذا اليد العاملة العائلية[1].

والجدول التالي يمثل حجم اليد العاملة بالقطاع الفلاحي في الولاية:

الجدول رقم (10): تطور العمالة الفلاحية بولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020).

اليد العاملة / السنوات	الدائمين		الموسميين	المجموع
	رجال	نساء		
2010	35502	3290	27746	66538
2011	29097	2622	6759	38478
2012	37955	2923	5785	46663
2013	35998	2586	8519	47103
3014	38832	1746	6962	47540
2015	39268	1467	7018	47753
2016	46835	1467	7129	55431
2017	51079	2200	10647	63926
2018	51557	2337	10808	64702
2019	51552	2486	11623	65661
2020	51677	2543	12135	66355

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن حجم العمالة شهد انخفاض سنة 2011 مسجلا 38478 عامل مقارنة بسنة 2010 التي بلغت اليد العاملة فيها 66538 عامل لتعاود الارتفاع مرة أخرى بحيث بقيت في تزايد مستمر من سنة 2012 إلى 2020.

3- الموارد المائية:

انطلاقا من موقعها الجغرافي المتميز تعبر ولاية ميلة شبكة هيدروغرافية كثيفة تتكون من المجاري المائية والشعاب التي تصب في الوديان كوادي بوصلاح، وادي المالح، وادي الكبير، ووادي الرمال المتواجدة بالحوض الهيدروغرافي المسمى "كبير وادي الرمال رقم 10" كما أن المنطقة الجنوبية للولاية تتميز بوجود مياه جوفية معتبرة.

3-1- السدود: تحتوي ولاية ميلة على أكبر سد على مستوى الوطن من حيث طاقة الاستيعابوالمقدرة بحوالي1 مليار $م^3$ وهو سد بني هارون والذي سيستفيد منه القطاع الفلاحي من خلال إنشاء محيط سقي بالمنطقة الجنوبية للولاية يتربع على مساحة 4.447 هكتار بالإضافة إلى سد قروز الواقع ببلدية وادي العثمانية.

هاتان المنشأتان من شأنهما أن يساهما في زيادة المساحة المسقية بالولاية في إطار الري الكبير ومنه تحسين، تطوير ورفع مردود الإنتاج الفلاحي.

3-2-الحواجز المائية:

يتواجد حاليا على تراب الولاية ثلاث (03) حواجز مائية موجهة لسقي الأراضي الفلاحية وهم:

- على واد توريت ببلدية بن يحي عبد الرحمن بطاقة استيعاب مقدرة بحوالي 0.677 $هكم^3$ موجه لسقي مساحة 130 هكتار.
- على وادي قلون ببلدية وادي النجاء بطاقة استيعاب مقدرة بحوالي 0.605 $هكم^3$ موجه لسقي مساحة 100 هكتار.

- على وادي المالح ببلدية وادي سقان بطاقة استيعاب مقدرة بحوالي 0.091 هكم^{3}موجهة لسقي مساحة 30 هكتار[1].

3-3- الآبار العميقة:

على عكس المنطقة الشمالية للولاية تتميز المنطقة الجنوبية بمناخها الشبه الجاف وتضاريسها الشبه سهبية، إذ تحتوي على مساحات واسعة صالحة للزراعة، يزخر باطنها بكمية معتبرة من المياه الجوفية، وأملا في توسيع المساحات المسقية رخصت مديرية الموارد المائية لفلاحي المنطقة باستغلال هذه المياه ويوجد حاليا 306 بئر عميقة لسقي مايقارب 6500هكتار.

3-4- الآبار: يبلغ عددها 928 بئر موزعة على كامل تراب الولاية.

3-5-أحواض التجميع: يبلغ عددها 234 حوض بسعة 23.400م^{3}أنجزت كلها في إطار الدعم الفلاحي[2].

المطلب الثالث: حصيلة السقي السنوية للموسم الفلاحي 2018/2017

بلغت مساحة الأراضي الفلاحية المسقية خلال الموسم الفلاحي 2018/2017: 14541هكتار تتوزع كالأتي:

1- المساحة المسقية حسب نمط السقي

الشكل رقم (07): شكل توضيحي للمساحة المسقية حسب نمط السقي بولاية ميلة.

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

[2] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

2- **المساحة المسقية حسب صنف المزروعات**

وتتوزع كالآتي:

الشكل رقم (08): شكل توضيحي للمساحة المسقية حسب صنف المزروعات.

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

3- **المساحة المسقية حسب مصدر المياه**

وتتوزع كالآتي:

الشكل رقم (09): شكل توضيحي للمساحة المسقية حسب مصدر المياه.

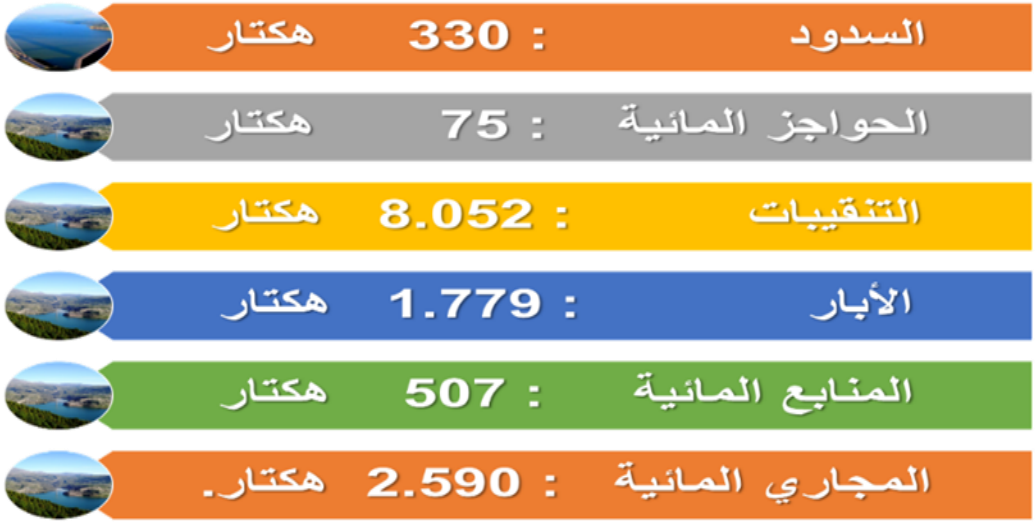

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

المبحث الثاني: حركة الدعم الفلاحي على مستوى ولاية ميلة

يعتمد الدعم الفلاحي بولاية ميلة على أجهزة مختلفة في تمويل القطاع الفلاحي لضمان السير الحسن لمختلف الأنشطة الفلاحية، وكذا الرفع من إنتاجية المحاصيل بمختلف أنواعها من خلال تخصيص مبالغ مالية ووضع برامج لتفعيل دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: أجهزة دعم القطاع الفلاحي في ولاية ميلة

بحيث توجد عدةمصادر تدعم القطاع الفلاحي بالولاية منها:[1]

1- أجهزة مرتبطة بالدولة:

1-1- مديرية المصالح الفلاحية: أنشأت مديرية المصالح الفلاحية سنة 1984 وهي الهيئة المشرفة على القطاع الفلاحي.

واستفادت مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة خلال المخطط الخماسي 2010-2014 من اعتمادات مالية معتبرة لتجسيد وتحقيق عمليات طموحة تدخل ضمن التحسين والرفع من مستوى التنمية الفلاحية على اعتبار أن الولاية فلاحية ويتجلى ذلك في البرامج القطاعية (غير ممركزة وقطاعية ممركزة) وعبر الصناديق الممولة.

1-2- التعاونيات الفلاحية.

1-2-1 تعاونية الحبوب والبقول الجافة:تلعب هذه التعاونية دورا كبيرا في مجال الحبوب والبقول الجافة حيث تسهر على:

- توفير كل عوامل الإنتاج (بذور- أسمدة – أدوية نباتية).
- تجميع وتخزين المنتوج المحلي
- تموين وحدات التحويل على مستوى الولاية (المطاحن).
- المساهمة في إنجاز مختلف العمليات الزراعية (الحرث – البذر – الحصاد) عبر استعمالحضيرة عتادها التي تتكون ممايلي:
- 6 جرارات.
- 36 محراث.
- 36 آلة بذر.
- 38 آلة حصاد.

أما من ناحية قدرات تخزين الحبوب تتوفر التعاونية على 13 وحدة بسعة إجمالية تقدربـ1317000قنطارموزعة على تراب الولاية.

كما تتوفر تعاونية الحبوب والبقول الجافة على 04 محطات لمعالجة البذور وهي:

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة (DSA).

- المحطات الثابتة: (1) بشلغوم العيدو(1) وادي النجاء بسعة إجمالية100 قنطار/سا.
- المحطات المتحركة: (1) تاجنانت و(1) ميلة بسعة إجمالية50 قنطار/سا.

وتعمل هذه المحطات على إعداد و توفير بذور الحبوب لمزارعي الولاية وحتى خارجها.

وخلال الموسم الفلاحي 2018/2017 وفرت التعاونية 115379 قنطار من البذور تم توزيعها على مزارعي الولاية بينما تقدر الاحتياجات من البذور للموسم الفلاحي 2019/2018 ب 000 120 قنطار.

1-2-2- التعاونيات الفلاحية للتموين والخدمات:

وهي ذات طابع تعاوني تنشط في مجال التموين بمختلف المواد الفلاحية (أسمدة – أعلاف...الخ).

الشكل رقم (10): التعاونيات الفلاحية للتموين والخدمات الموجودة في ولاية ميلة.

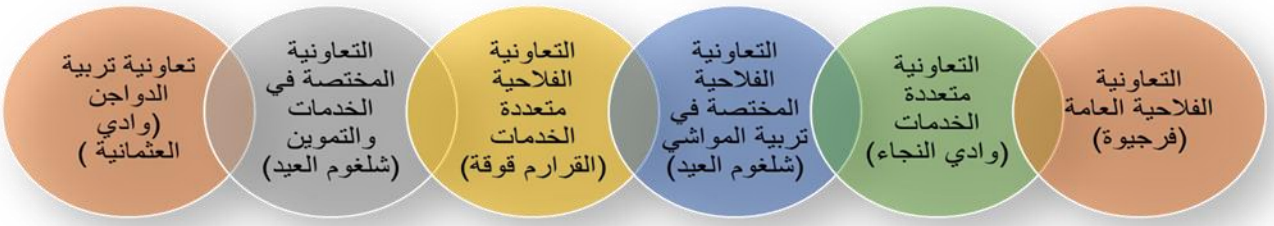

المصدر: مدرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

هذه التعاونيات هي محل إعادة بعث نشاطاتها من طرف السلطات العمومية من اجل المساهمة الفعلية في إيجاد حلول التموين و تسويق المنتجات الفلاحية.

1-3- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي شلغوم العيد:

يتمثل دوره في تأمين مختلف الأنشطة الفلاحية نباتية كتأمين المحاصيل من خطر الحرائق أو الكوارث الطبيعية كالبرد أو حيوانية (أمراض-أوبئة).

بالإضافة إلى تأمين العتاد الفلاحي، المركبات وهياكل تربية الماشية و القيام بصرف التعويضات الناجمة عن اقتطاع الأراضي الفلاحية في إطارالاسترجاع ويضم هذا الصندوق 2900 منخرط.

ويتفرع عنه مكاتب محلية متواجدة بكل من :شلغوم العيد- فرجيوة- وادي النجاء- ميلة-تلاغمة.

هذه المؤسسة تسير من طرف مجلس إدارة منتخب من بين المكتتبين.

2- <u>أجهزة أخرى</u>: وتتمثل في:[1]

2-1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

هي مؤسسة مالية مستقلة ترتبط بالقطاع الفلاحي عن طريق تمويل الفلاحين والمربين عبر مختلف آليات التمويل.

القروض:

- قرض الرفيق.
- قرض التحدي.
- قروض مختلفة.

كما تشرف على صرف مبالغ الدعم الممنوحة للمنتجين في إطار مختلف مقررات الدعم الموجه لتطوير مختلف الشعب الفلاحية وذلك عن طريق شهادات الخدمة المنجزة المرسلة من طرف مديرية المصالح الفلاحية. نشير إلى أن المديرية الجهوية بميلة تشرف على 08 وكالات بنكية متواجدة بكل من: ميلة- وادي النجاء- القرارم قوقة- فرجيوة- وادي العثمانية- شلغوم العيد- التلاغمة- تاجنانت.

2-2- المؤسسات التي تمون المزارعين من خارج الولاية:

المؤسسة الخاصة أكسيوم(AXIUM) بلدية عين سمارة:

تقوم هذه المؤسسة بتزويد بعض مزارعي الولاية ببذور الحبوب المحسنة وبذور البقول الغذائية (عدس) والعلفية(الخرطال) وكذلك العتادالمخصص لها حيث وزعت خلال موسم 2018/2017:

- بذور الحبوب:5661 قنطار (قمح صلب و قمح لين).
- بذور البقول الجافة: 1522قنطار (عدس).

أما المؤسسات التالية فتزود المنتجين بالأسمدة و أدوية لمكافحة الأعشاب الضارة و الأمراض الفطرية وبعض بذور الخضروات وخاصة بذور البطاطا:

- مؤسسة بروفارت بجاية (PROFERT).
- مؤسسة تيماك آقرو الجزائر (TIMAC AGRO).
- مؤسسة نيتاقرا بجاية (NUTAGRA).

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

المطلب الثاني: برامج ومخصصات دعم الفلاحة في ولاية ميلة:

في إطار تنمية القطاع الفلاحي وتطويره بالولاية تم وضع برامج تنموية وكذا تمويل مختلف الشعب الفلاحية لتشجيع النشاط الفلاحي على الاستمرارية والازدهار.

1- برامج التنمية الفلاحية في ولاية ميلة

-**برنامج إنعاش تنمية الفلاحة و التنمية الريفية:** تمثل في دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين بمبلغ إجمالي يقدر ب 148480000 دج و هدا بانجاز الأعمال التالية :

- اقتناء شتائل أشجار الزيتون على مساحة 600 هكتار بمبلغ **24000000** دج.
- اقتناء شتائل أشجار مثمرة على مساحة 100 هكتار بمبلغ 700.000 دج.
- إنشاء وحدات لتربية الحيوانات الصغيرة (النحل) باقتناء خلايا مملوءة (1670 خلية) بمبلغ 20040000دج.
- إنشاء وحدات صغيرة لتربية الحيوانات (الغنم) 2400 رأس بمبلغ 97440000 دج.

هدا البرنامج يشمل المناطق الجبلية للولاية (22 بلدية).

- **برنامج تطوير زراعة الزيتون (مشروع بمبادرة محلية):** تمثل هذا المشروع في اقتناء وغرس 32436 شجيرة زيتون ما يعادل 159 هكتار لفائدة فلاحي بلدية تسدان حدادة بمبلغ 7770000 دج والعملية منتهية.

- **برنامج الطاقة الكهربائية:** يتمثل في جلب الطاقة الكهربائية للمنشآت الري الفلاحي عل مسافة 50 كم بمبلغ :7000000 دج و تم توزيع هذا البرنامج على 87 فلاح متواجدين بجنوب الولاية، الدراسة أسندت إلى شركة سونالغاز منذ 23 جوان 2015 والعملية مجمدة.

- عملية فتح مسالك فلاحية عبر ولاية ميلة بمسافة 200 كمبمبلغ مالي 242400000 دج هذه العملية مست جميع بلديات الولاية (32 بلدية) و ذلك من أجل فك العزلة و في إطار تجسيد هذا المشروع أسفرت عملية الاستشارة الخاصة بالدراسة والمتابعة عن عدم جدوى ثلاث (03) مرات وهذا لضعف المبلغ الخاص بالدراسة والعملية مجمدة.

- عملية تغطية مصاريف إنجاز الأعمال الهيكلية لمحيطات استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز لسنة 2014 لكل من محيطي تيوسامت ببلديتي ترعي باينانوأعميرةآراس ودار لفويني ببلدية القرارم قوقة بمبلغ 105800832 دج، مع العلم أن الدراسة أنجزت من طرف المكتب الوطني للدراسات للتنمية الريفية والعملية مقترحة للإلغاء لعدم توفر الشرط الأساسي الذي هو الماء.

2- مخصصات دعم الفلاحة في ولاية ميلة

وضمن مجهودات الدولة في تطوير قطاع الفلاحة عبر مختلف الصناديق عرفت جميع الشعب الفلاحية دعما. منها ما كان له الأثر الإيجابي على تطبيق المسار التقني بالنسبة للمحاصيل الكبرى، واستقطاب وجلب استثمارات مهمة في مجال الإنتاج الحيواني (مداجن-ملبنات) وبالإضافة إلى وحدات التحويل والتخزين (معاصر- ورشات تقطيع الديك الرومي - غرف تبريد...الخ). وقد وصل المبلغ الإجمالي إلى 9648645381 دج خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2018 وقد مست جميع الشعب بنسب متفاوتة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(11): مخصصات دعم تمويل القطاع الفلاحي خلال سنة 2018.

الشعب	المبلغ (دج)	النسبة (%)
تطوير إنتاج الحليب	4.447.045.634	46.09
المحاصيل الكبرى	3.332.483.558	34.54
المكننة الفلاحية	1.059.633.569	10.98
الري الفلاحي	497.987.876	5.16
تربية النحل	137.961.050	1.43
دعم شعب أخرى	371.417.205	3.85
المجموع	9.648.645.381	100

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة

من خلال الجدول رقم(11) يظهر لنا بأن مجموع المبالغ المقدمة لدعم مختلف الشعب الفلاحية تجاوزت 9 مليار دج، وكانت النسبة الأكبر من نصيب شعبة الحليب بنسبة 46%، تلتها المحاصيل الكبرى بمختلف أصنافها بنسبة 34% من إجمالي المبلغ المقدم، ليأتي بعدها العتاد الفلاحي الذي حاز على نسبة 10.98%، ثم الري الفلاحي وبعض الشعب الأخرى وكذلك تربية النحل على التوالي بنسب ضئيلة 5.16%، 3.85%، 1.43%.

وقد تم تفصيل الجدول على النحو التالي:

2-1- دعم المحاصيل الكبرى:

تعد هذه الشعبة من الشعب المهمة في الجزائر، كونها تمثل الغذاء الرئيسي للمواطن. وهذا ما جعل من الدولة تخصص مجموعة من الصناديق لدعم تمويل إنتاج هذا النوع من الفلاحة الحساسة والمهمة

ويشمل هذا الدعم مايلي:

الجدول رقم (12): مخصصات دعم تمويل المحاصيل الكبرى خلال سنة 2018.

التعيين	الوحدة	المبلغ (دج)
الحبوب	193.692 هكتار	1.574.425.000
الأعلاف	6.167 هكتار	61.957.000
البقول الجافة	999 هكتار	17.749.000
دعم البذور	654.391 قنطار	749.671.675
اقتناء الأسمدة	699.680 قنطار	616.922.633

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة

من الجدول رقم (12) لدعم المحاصيل الكبرى نلاحظ أن أكبر مبلغ للدعم كان لشعبة الحبوب بحيث فاق مليار و 500 مليون دج لكون هذه الأخيرة تحتل المراتب الأولى وطنيا.

في حين أدنى مبلغ وجه للبقول الجافة بحوالي 18 مليون دج، أما دعم البذور واقتناء الأسمدة فقد حاز على 749 مليون دج و 616 مليون دج على التوالي.

بالإضافة إلى الدعم هناك منح مقدمة منها منحة جمع البقول الجافة المقدرة بـ 2.600 دج للقنطارمن العدس و 3.000 دج للقنطار من الحمص و منحة جمع الخرطال والمحافظة على شتلاته والمقدرة على التوالي بـ 450 دج و 500 دج للقنطار[1].

2-2 **دعم الأشجار المثمرة:** يشمل هذا الدعم مايلي:

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

الجدول رقم (13):مخصصات دعم تمويل الأشجار المثمرة خلال سنة 2018.

التعيين	الوحدة	المبلغ (دج)
غراسات جديدة للأشجارالمثمرة	129 هكتار	8.290.000
غراسات جديدة لأشجار الزيتون	474 هكتار	21.481.700
إعادة الاعتبار لبساتين الزيتون	990 هكتار	27.306.000
إنشاء مشتلة	04 مشاتل	3.389.000
إنجاز المعاصر	04 معاصر عصرية	16.000.000
المجموع	-	76.466.700

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة

بغية تحسين الإنتاج المحلي والرفع منه ومن خلال الجدول رقم (13) الخاص بدعم الأشجار المثمرة خصصت مبالغ مالية معتبرة منها 8290000 دج لغراسات جديدة للأشجار المثمرة و 21481700 دج لغراسات جديدة لأشجار الزيتون، كما خصصت مبلغ 3389000 دج لإنشاء 4 مشاتل، ومبلغ 16000000 دج لإنجاز 4 معاصر عصرية.

2-3- تربية النحل:

تتمركز في الجهة الشمالية للولاية و خاصة الجبلية منها (القرارم قوقة – حمالة – الشيقارة – ترعي باينان – اعميرةآراس – تسدان حدادة – مينارزارزة – العياضي برباس)[1]. وتشمل مايلي:

[1]مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

الجدول رقم (14): مخصصات دعم تمويل تربية النحل خلال سنة 2018.

التعيين	الوحدة	المبلغ (دج)
اقتناء خلايا النحل	27.000	112.282.999
عتاد تربية النحل	1.500	23.678.051
إنشاء مشتلة لتربية النحل	01	2.000.000
المجموع	-	137.961.050

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

بهدف زيادة إنتاج العسل منحت مبالغ مالية لقطاع تربية النحل، حيث سخرت دعم مالي بمجموع 137 مليون دج قسم إلى 112 مليون دج لاقتناء خلايا النحل، عتاد تربية النحل بمبلغ 23 مليون دج، وإنشاء مشتلة لتربية النحل ب 2 مليون دج.

2-4- دعم العتاد الفلاحي:ويشملمايلي:

الجدول رقم (15): مخصصات دعم تمويل العتاد الفلاحي سنة خلال 2018.

التعيين	الوحدة	المبلغ (دج)
الحاصدات	154	786 682 274
الجرارات	312	247 442 325
العتاد المرافق	320	31 484 850
المجموع	785	1 059 633 569

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة

بالنسبة للعتاد الفلاحي ومن خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أنه تم تخصيص دعم مالي بمجموع 1 059 633 569 دج شمل مختلف المعدات الفلاحية منها 154 وحدة من الحاصدات، 312 وحدة من الجرارات و320 وحدة من العتاد المرافق.

نذكر بأن حضيرة العتاد كانت تعاني من قلة وقدم العتاد حيث يعود لفترة الثمانينات (المزارع الاشتراكية) ومكن هذا الدعم من تجديد الحضيرة وبالتالي التقليص من زمن العمليات الزراعية كحملات البذر والحصاد والتقليص من ضياع المنتوج[1].

2-5- الري الفلاحي:

مس مجالات التنقيب والتخزين والاستعمال الاقتصادي للمياه وكان على النحو التالي:

الجدول رقم (16): مخصصات دعم تمويل الري الفلاحي خلال سنة 2018.

التعيين	الوحدة	المبلغ (دج)
الآبار العميقة	122 بئر	161.131.000
الآبار	20 بئر	2.703.000
أحواض التجميع	234 حوض	54.881.000
تجهيزات الضخ	362 مضخة	159.766.000
عتاد السقي بالرش	514 طقم رش	88.375.876
السقي بالتقطير	161 هكتار	31.131.000
المجموع	-	497.987.876

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

من الجدول رقم (16) نلاحظ أنه تم منح مبلغ مالي لدعم الري الفلاحي بإجمالي 497987876 دج ليشمل إنشاء 122 بئر عميق، 20 بئر عادي، 234 حوض تجميع، وتجهيزات الضخ ب 362 مضخة، عتاد السقي بالرش ب 514 طقم رش وكذلك السقي بالتقطير على مساحة 161 هكتار.

ورغم هذه المجهودات تبقى المساحة المسقية قليلة ولا تمثل إلا 5.5% من المساحة الصالحة للزراعة، وذلك لـ:[2]

- عدم وجود محيطات سقي.
- اعتماد شبه كلي على مياه الأمطار في سقي الحبوب التي تستحوذ 45% من المساحة الصالحة.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة (DSA).

[2] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

- ضعف استغلال المياه السطحية لعدم وجود منشآت لحشدها.
- انخفاض مستوى المياه الجوفية بالمنطقة الجنوبية لنقص التساقط و الاستغلال المفرط.

المبحث الثالث: أثر الدعم على الإنتاج الفلاحي بولاية ميلة:

في هذا المبحث سنحاول تقييم أثر الدعم على الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني بولاية ميلة

المطلب الأول: تطور الإنتاج النباتي في ولاية ميلة

حظي الإنتاج النباتي على مستوى الولاية باهتمام كبير من قبل الفلاحين لكونه المصدر الأساسي لغذاء الإنسان، ويضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية كالقمح بمختلف أنواعه، الخضروات...الخ.

1- تطور المحاصيل الكبرى

تعاني الجزائر من التبعية الغذائية خاصة فيما يتعلق بالحبوب مما جعلها تسخر إمكانيات كبيرة قصد النهوض بهذه الشعبة وهذا ما دفعنا للتحقق من نجاعة برامج الدعم الفلاحي في الولاية عبر قراءة في الأرقام الواردة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (17): تطور إنتاج المحاصيل الكبرى بولاية ميلة خلال الفترة 2012-2019.

الوحدة:قنطار

البيان	متوسط الفترة 2014-2012	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة النمو%
القمح الصلب	1197926.33	990842	1548510	1024232	1968262	1970000	64
القمح اللين	457324.33	341077	540639	181961	486820	525000	14
الشعير	342684.33	234409	529554	110691	623561	740000	116
الخرطال	40528	33920	69385	12804	83825	90440	123
مجموع الحبوب	2038462.99	1600248	2688088	1329688	3162468	3325440	63
البقول الجافة	28928.33	29005	35093	40842	73524	75500	160

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

من الجدول رقم (17) الذي يظهر لنا تطور مختلف المحاصيل الزراعية الكبرى، نلاحظ أن الإنتاج تزايد في السنوات الأخيرة لكل من القمح الصلب والقمح اللين والشعير وكذلك الخرطال بنسب نمو موجبة على التوالي 64%، 14%، 116%، 123%.

أما البقول الجافة فهي كذلك تشهد ارتفاعا في الإنتاج من 2012 إلى غاية 2019 بنسبة نمو 160%.

ويعود تطور الإنتاج الذي عرفته الولاية خلال السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل منها:

- تطبيق واحترام المسار التقني.
- وفرة الأسمدة والبذور في الوقت المناسب.
- دعم الدولة لمختلف الشعب الفلاحية.
- السهولة في الحصول على القروض خاصة القرض الموسمي الرفيق بدون فوائد.
- التكوين والإرشاد ألفلاحي من اجل تحسين القدرات التقنية للإطارات والفلاحين.
- مرافقة الفلاح في كافة مراحل الإنتاج.

رغم المجهودات المبذولة سواء على مستوى توفير المدخلات الفلاحية أو على مستوى التحسيس والمرافقة للمزارعين إلا أن الإنتاج يبقى مرتبط ارتباطا وثيقا بتساقط الأمطار.

2- **تطور الخضروات**

تحتل زراعة الخضروات مكانة هامة في المخطط الإنتاجي لولاية ميلة وتشغل سنويا ما معدله 5000 هكتار. والجدول التالي يوضح لنا تطور الخضروات بمختلف أنواعها.

الجدول رقم (18): تطور إنتاج الخضروات بولاية ميلة خلال الفترة 2010-2020.

البيانات	متوسط الفترة2010-2015	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الخضروات (قنطار)	1331677.16	2036303	2208556	2503520	2552621	2029563
البطاطا (قنطار)	573964	786030	675210	542280	456590	463990
نسبة البطاطا من مجموع الخضروات %	42	38.6	30.5	21.6	18	23
الثوم (قنطار)	224774.5	406465	606040	1095910	1101620	639700
نسبة الثوم من مجموع الخضر %	16.63	19.96	27.4	43.77	43.15	31.52
البصل (قنطار)	102055	148170	142090	120260	122520	130040
نسبة البصل من مجموع الخضروات %	7.66	7.27	6.43	5	4.8	6.04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

من خلال الجدول رقم (18) يتبين لنا أن خلال متوسط الفترة من 2010-2015 قدر إنتاج الخضروات ب 1331677.7 قنطار وكان في تزايد إلى غاية سنة 2020 حيث بلغ 2029563 قنطار، و احتلت البطاطا حيزا هاما من إجمالي الخضروات خلال متوسط الفترة من 2010-2015 بمعدل 42% إلا أنها شهدت تراجع خلال السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى غياب البنية التحتية، مشاكل الري، تراجع الأسعار والجفاف.أما الثوم بنسبة 16.63% خلال الفترة 2010-2015 من إجمالي الخضر وشهدت تزايد في معدل الإنتاج. أما البصل بلغ نسبة 7.66% من إجمالي الخضر خلال الفترة 2010-2015 إلا أن إنتاجه بقي متذبذبا بين الزيادة والنقصان خلال السنوات الأخيرة وذلك بسبب تعلق الإنتاج في الجزائر بالظروف المناخية. وتنتشر زراعة الخضروات على العموم بالمنطقة الجنوبية للولاية حول المصادر المائية أما في شمال الولاية فتمارس على ضفاف الوديان وفي المنطقة الجبلية على منابع المياه.

3- تطور إنتاج الأعلاف والعتاد الفلاحي بولاية ميلة

هناك تطور ملحوظ للأعلاف والعتاد الفلاحي على اثر الدعم المقدم من طرف الدولة.

3-1- تطور إنتاج الأعلاف:

تشغل مساحة إنتاج الأعلاف بولاية ميلة نسبة 8.5% من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة وينقسم إنتاج الأعلاف إلى أعلاف طبيعية وأعلاف اصطناعية كما هو موضح في الجدول.

الجدول رقم(19): تطور إنتاج الأعلاف بولاية ميلة خلال الفترة 2012-2018.

الوحدة: قنطار

البيان	متوسط الفترة 2014-2012	2015	2016	2017	2018
أعلاف طبيعية	463878.66	276580	397270	323915	472780
أعلاف اصطناعية	703825	764591	1226687	838997	1141144
المجموع	1167703.66	1041171	1623957	1162912	1613924

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

يظهر لنا من الجدول رقم (19) أن ولاية ميلة توفر ما يفوق المليون قنطار سنويا من الأعلاف الطبيعية والاصطناعية. بحيث تتربع الأعلاف الطبيعية على مساحة 12000 هكتار أي ما يعادل 60% من المساحة الإجمالية المخصصة للأعلاف على مستوى الولاية وتشمل هذه المساحات الأراضي المستريحة والمستعملة عادة في الرعي وإنتاج العلف الطبيعي.

أما الأعلاف الاصطناعية تستغل سنويا مساحة تقدر ب 9000 هكتار وتمثل 40% من المساحة الإجمالية للأعلاف وهي عبارة عن أعلاف مزروعة ناتجة عن الجمع بين البقوليات العلفية وبعض أصناف الحبوب كالشعير والخرطال بالإضافة إلى الأعلاف المسقية المسماة بالأعلاف الخضراء الموجهة خصيصا إلى تغذية الأبقار الحلوب.

3-2- تطور العتاد الفلاحي:

يكتسي العتاد الفلاحي أهمية بالغة في مختلف العمليات الزراعية بداية من عملية الحرث إلى عملية الجني.

الجدول رقم (20): تطور العتاد الفلاحي بولاية ميلة خلال الفترة 2011-2020.

البيان	متوسط الفترة من 2011-2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	نسبة النمو%
الحصادات	522.33	597	606	616	634	617	617	659	26
الجرارات	3623.33	3715	3791	3903	4267	4024	4048	4090	13

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مديرية المصالح الفلاحية.

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن حضيرة العتاد تطورت بشكل لافت وملحوظ من سنة 2011 إلى غاية 2020، بحيث ارتفع عدد الحصادات من 522 إلى 659 وحدة أي بنسبة نمو 26%، أما الجرارات تطورت من 3623 إلى 4090 وحدة أي بنسبة نمو 13%، وهذا الارتفاع انعكس إيجابا على تقليص المدة الزمنية لانجاز مختلف العمليات الفلاحية (حرث، حصاد).

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الحيواني في ولاية ميلة

على غرار الإنتاج النباتي عرف الإنتاج الحيواني بجميع شعبه ارتفاعا لافتا في المواسم الأخيرة ونسجل مايلي:

1- تطور المنتجات الحيوانية

عرفت المنتجات الحيوانية نموا مستمرا لمختلف أنواعها وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال الإحصائيات المسجلة.

الجدول رقم(21): تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء بولاية ميلة خلال الفترة 2010-2020.

الوحدة: قنطار

البيانات	متوسط الفترة 2010-2015	2016	2017	2018	2019	2020	نسبة النمو%
إنتاج اللحوم الحمراء	151046.83	174116	146727	152155	149105	161670	7.03
إنتاج اللحوم البيضاء	138634.33	206875	202658	182603	180897	203342	46

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

تبين من الجدول رقم (21) أن إنتاج اللحوم الحمراء في تزايد من سنة 2010 إلى 2016، بحيث سجلت أعلى كمية منتجة سنة 2016 بمقدار 174116 قنطار. ليشهد بعدها الإنتاج تذبذبا بين الزيادة والنقصان من 2017 إلى 2020 بحيث تراوح بين 146727 قنطار و161670 قنطار وكانت نسبة النمو موجبة بمعدل 7.03%.

أما اللحوم البيضاء خلال متوسط الفترة 2010-2015 فقد سجلت 138634 قنطار كأدنى كمية خلال الفترة المدروسة وهذا راجع لتكبد مربي الدواجن خلال أواخر موسم 2014 لخسائر مالية جمة نظير ارتفاع أسعار الصيصان وأغذية الدواجن وانخفاض سعر بيع المنتوج، ثم ارتفع بعدها الإنتاج سنتي 2016و 2017 ليبلغ 206875 قنطار و 202658 قنطار على التوالي، إلا أن الكمية المنتجة سجلت تراجعا طفيفا سنتي 2018 و 2019 بسبب الحرائق التي مست المنطقة الشمالية والتي ألحقت خسائر فادحة بعدد من المربين من حيث عدد الطيور وعتاد التربية. وبالمقابل تطور إنتاج اللحوم البيضاء مرة أخرى سنة 2020 وهذا نتيجة لزيادة عدد الممارسين لهذا النشاط بحيث بلغت نسبة النمو 46%.

الجدول رقم(22): تطور إنتاج الصوف، العسل، البيض والحليب بولاية ميلة خلال الفترة 2010-2020.

البيانات	متوسط الفترة 2010-2015	2016	2017	2018	2019	2020	نسبة النمو%
إنتاج الصوف(قنطار)	4580.33	5225	5249	6145	6250	4678	2.13
إنتاج العسل (قنطار)	1707.66	2105	1380	1440	1595	1615	5.4-
إنتاج البيض 1000 وحدة	124497.16	158497	157958	163008	166110	155673	25.04
مجموع إنتاج الحليب (1000 لتر)	105526.33	125715	131426	137486	137659	142233	34.78

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (22) أن إنتاج الصوف عرف ارتفاع نسبي خلال السنوات من 2010 إلى 2020 بمعدل نمو قدره 2.13%.

و بالنسبة للعسل الذي يعد من المنتوجات التي تعرف طلبا واسعا في السوق المحلية لفوائده الصحية المتعددة فقد شهد تطورا نسبيا خلال السنوات من 2010 إلى 2016 تراوح بين 1700 و2100 قنطار، إلا أنه خلال السنوات الأخيرة سجل إنتاج العسل تراجعا بمعدل نمو سالب قدر بـ -5.4% نتيجة للظروف المناخية السائدة والأضرار الناجمة عن حرائق الغابات.

وتعرف ولاية ميلة بإنتاج عسل السدرة وعسل السلة وللإشارة أن عدد خلايا النحل يبلغ 37000 خلية منها 27000 خلية مدعمة من طرف صناديق الدولة أي 73% و1500 عتاد متخصص في جني العسل.

أما مؤشر إنتاج البيض سجل نموا متزايدا بنسبة 25.04% خلال الفترة 2010-2020 وهذا ناتج عن توجه العديد من الشباب نحو مشاريع وكالة دعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) اللذان يشجعان مثل هذا النوع من الاستثمار. حيث خلال سنة 2016 بلغ الإنتاج 158 مليون وحدة مقارنة بمتوسط الفترة 2010-2015 أين لم يتعد 124 مليون وحدة، غير أنه سجل تذبذبا في السنوات الأخيرة نظرا للتكاليف الباهظة لتربية دجاج البيض من غلاء في الأغذية والأدوية وارتفاع أسعار الصيصان التي يكون مصدرها الاستيراد من الخارج.

فيما يخص إنتاج الحليب بولاية ميلة شهد ارتفاعا مستمرا حيث بلغ أكثر من 142 مليون لتر سنة 2020 في حين كان خلال متوسط الفترة 2010-2015 لا يتعدى 105 مليون لتر أي بمعدل نمو 34%.

وهذا الارتفاع راجع إلى:[1]

- زيادة الاستثمار في مجال تربية الأبقار الحلوب من خلال إنشاء مستثمرات عصرية.
- ارتفاع عدد رؤوس الأبقار الحلوب ذات قدرات إنتاجية عالية.
- التلقيح الاصطناعي.
- دعم الدولة لهذه الشعبة (عتاد، أعلاف، حليب).

2- تطور رؤوس الحيوانات

الجدول رقم (23): تطور عدد الرؤوس الحيوانية بولاية ميلة خلال الفترة 2010-2020.

الوحدة: رأس

البيان	متوسط الفترة2010-2015	2016	2017	2018	2019	2020	نسبة النمو%
الأبقار	94368.16	94514	88224	88456	86130	85450	9.4-
الخراف	355483.5	318824	314831	314502	312662	290213	18.36-
الماعز	40802.33	34501	34501	34962	35136	34608	15.18-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علىمعطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

يظهر لنا الجدول رقم (23) أن عدد الرؤوس الحيوانية في تناقص مستمر حيث بلغت نسبة التراجع في النمو لكل من الأبقار، الخراف والماعز على التوالي 9.4%، 18.36% و15.18%. وهذا التراجع كان سببه غلاء الكلأ والأعلاف الموجهة للتسمين.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

المطلب الثالث: مشاكل وحلول القطاع الفلاحي في ولاية ميلة

رغم الإمكانيات الفلاحية المتاحة بولاية ميلة إلا أن هذا القطاع لا يخلو من الصعوبات التي تعرقل سير النشاط الفلاحي.

1- العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي:

- صغر حجم المستثمرات الفلاحية (46% أقل من 5 هكتارات) مما يحول دون تحقيق مشاريع فلاحية خلاقة لمناصب الشغل وذات مردودية اقتصادية.
- اعتماد أغلبية المزارعين على مياه الأمطار يجعل الإنتاج مرهون بنسبة التساقط وتوزعه على الدورة الزراعية (خاصة المحاصيل الكبرى).
- عدم استفادة القطاع الفلاحي من مصادر الري الوفيرة (سد بني هارون، سد قروز).
- آليات منح القروض للاستثمار تتسم بثقل الإجراءات من طرف مؤسسات التمويل وخاصة المبالغ الكبرى التي تتطلب موافقة المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- ارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية.
- النقص المرتقب لهياكل التبريد والتحويل التي تواكب تطور الإنتاج في مختلف الشعب وخاصة مع دخول محيط السقي حيز الخدمة.
- نقص اليد العاملة.
- عزوف الشباب عن العمل في قطاع الفلاحة لوجود إغراءات في قطاعات أخرى.
- صعوبة الضبط والتحكم في آلية تسويق المنتجات الفلاحية خاصة مع وجود سوق حرة للتجارة وكثرة المضاربين.
- التوسع العمراني اللاشرعي على حساب الأراضي الفلاحية.
- صعوبة تسوية وضعية مستغلي الأراضي الفلاحية دون وثائق لغياب نصوص قانونية تسمح بذلك.
- وضعية المذابح والمسالخ في البلدية غير ملائمة لعدم توفر الشروط الصحية.
- ظروف العمل الغير ملائمة للأطباء البياطرة.

2- الحلول المقترحة للنهوض بالقطاع الفلاحي:

تطمح ولاية ميلة إلى تطوير وعصرنة قطاع الفلاحة وجعله محور للتنمية الاقتصادية باعتبارها ذات طابع فلاحي، ومن أهم المساعي المبذولة في هذا السياق نذكر مايلي:

- تكثيف زراعة الحبوب والبقول الجافة عن طريق توفير كل عوامل الإنتاج من أسمدة وبذور.
- تطوير الري الفلاحي وتوسيع المساحات المسقية اعتمادا على الطرق العصرية والاقتصادية للمياه (الري التكميلي- الري بالتقطير).

- تشجيع دعم المستثمرين في مجال التحويل والتبريد لتجنب كساد المنتوج الفلاحي وإتلافه.
- تسهيل آليات الحصول على القروض للاستثمار في القطاع الفلاحي.
- المحافظة على الأراضي الفلاحية من زحف الاسمنت بتفعيل أجهزة المراقبة.
- ربط المجال الفلاحي بمعاهد البحث والتكوين المختصة.
- إنشاء مسالخ ومذابح حسب المقاييس المعمول بها.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تحدثنا عن الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني على مستوى ولاية ميلة وهذا جراء برامج الدعم والمخصصات المالية التي ساعدت على تطوير مختلف الشعب الفلاحية من خلال زيادة مردود محاصيلها الزراعية مما جعلها في مصف الولايات الرائدة في الإنتاج الفلاحي.

وزراعة الحبوب خير مثال على ذلك إذ أن هذه الأخيرة تشمل 45% من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، وهذا ما أهل الولاية لاحتلال المراتب الأولى في إنتاج الحبوب.

الخاتمة

خاتمة:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي هي أمة تدرك مصلحة شعوبها.

والقطاع الفلاحي كغيره من القطاعات يحتاج إلى الدعم الفلاحي باعتباره المصدر الأساسي لتمويل مختلف أنشطته الفلاحية ومرافقة الفلاح بغية تطوير نشاطه وهذا للرفع من قدراته وتمكينه من مسايرة ما هو محقق بالأرياف المتطورة.

لذا سخرت الدولة العديد من صناديق الدعم وتحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والتي تعتبر مصدر مهم لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، بحيث جاءت فعالية صناديق الدعم متباينة وذلك على المستوى الكلي، حيث جاءت النتائج متباينة هي الأخرى وذلكبتحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض الشعب كالخضروات، أما فيما يخص المحاصيل الإستراتيجية فقد أخفقت جميع أنواع الدعم في تحقيق الاكتفاء الذاتي بها وبخاصة شعبة الحبوب. أما على مستوى ولاية ميلة فقد كانت هناك فعالية معتبرة للصناديق وأثرت بشكل مقبول على القطاع الفلاحي وهذا راجع لكون هذه الولاية تزخر بموارد فلاحية كبيرة، غير أن هذه الأخيرة لم تصل بعد إلى توظيف كل إمكانياتها الفلاحية، وهذا راجع إلى مجموعة من العراقيل من بينها العقار الفلاحي والعمالة الفلاحية وهوية الفلاح.

ومن هذا المنطلق سيتم خلال خاتمة الدراسة اختبار الفرضيات التي تم بناؤها وتقديم النتائج وتوصيات الدراسة وآفاق الدراسة.

أولا: اختبار فرضيات الدراسة

من خلال الدراسة التي قمنا بها في الجانبين النظري والتطبيقي يمكننا اختبار فرضيات الدراسة والحكم عليها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: والتي مفادها"هناك تنوع كبير في عدد صناديق الدعم المخصصة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ما مكنها من تغطية جل الأنشطة الفلاحية".

يمكن تأكيد صحة هذه الفرضية من خلال ما تناولناه في الدراسة بحيث تم تسطير مجموعة من الصناديق من طرف الحكومة الجزائرية لدعم القطاع الفلاحي وتطويره.

الفرضية الثانية: والتي مفادها "هناك إقبال معتبر من قبل الفلاحين على طلب الحصول على التمويل الفلاحي".

يمكن نفي صحة هذه الفرضية إذ تبين لنا أن هناك إقبال محتشم وهذا راجع إلى الإجراءات المعقدة في طلب الدعم.

الفرضية الثالثة: والتي مفادها " هناك أثر ايجابي لصناديق الدعم على الإنتاج الفلاحي في ولاية ميلة".

يمكن تأكيد صحة هذه الفرضية وهذا بناءا على ما تم التوصل إليه خلال الفصل الثالث من هذه الدراسة إذ تبين لنا من خلال الإحصائيات التي تم تحليلها أن هناك تحسن في أداء القطاع الفلاحي في ولاية ميلة غير أنه يبقى دون المستوى المطلوب.

ثانيا: نتائج الدراسة

- تزخر الجزائر بجملة من المقومات التي تؤهلها لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، إذا حضت بالاستغلال الأمثل والمطلوب من طرف الجهات المختصة.
- إن الفلاحة في الجزائر لا تزال بحاجة إلى تطوير حيث لا يزال القطاع بعيد عن استعمال الأساليب العلمية الحديثة في الإنتاج.
- إن الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن التحكم في القطاع، خاصة فيما يتعلق بالمشكلات الطبيعية، على الخصوص تذبذب تساقط الأمطار الذي يؤدي إلى الجفاف وقلة مياه السقي.
- اهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم، تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية من التسعينات من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع الفلاحي.
- إن الدولة الجزائرية خصصت مبالغ مالية ضخمة لتمويل القطاع الفلاحي، عبر أجهزة الدعم المختلفة، غير أنها لم توفق في بلوغ الأهداف المسطرة، خاصة منها ما يتعلق بالارتقاء بالشعب الفلاحية الإستراتيجية.
- يعاني القطاع الفلاحي من صعوبة تمويله بسبب الإجراءات المعقدة للحصول على الدعم اللازم، وكذلك قلة الضمانات التي يوفرها القطاع.
- رغم كبر حجم المبالغ المقدمة لدعم القطاع الفلاحي إلا أنه لم يرقى للمستوى المطلوب.
- تساهم المشاريع الفلاحية في الحد من ارتفاع معدلات البطالة وذلك بخلق فرص عمل جديدة.

ثالثا: التوصيات

- ضرورة إنشاء مستثمرات فلاحية جماعية مع تدخل الدولة في منح التسهيلات اللازمة في تسويق المنتوج وهذا لتفادي التكدس.

- توفير الموارد المالية اللازمة لصغار الفلاحين وتوسيع حجم الدعم الممنوح للفلاحين من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- تطوير الري الفلاحي وتوسيع المساحات المسقية.
- ضرورة المرافقة والمراقبة التقنية والإدارية للفلاحين وخاصة المستفيدين من الدعم لضمان تسيير الأموال تسييرا عقلانيا.
- تكوين إطارات ومختصين مؤهلين بالقطاع الفلاحي.
- الحد من ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية.
- زيادة تفعيل برامج تدعم القطاع الفلاحي أكثر من قبل الحكومة، وإنشاء آليات وهيئات جديدة لسد الفجوات التي لم تتمكن الهيئات السابقة من حلها.

رابعا: آفاق الدراسة

فتحت لنا هذه الدراسة مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون محلا للدراسات المستقبلية من أهمها:

- آليات تمويل التنمية الفلاحية في الجزائر.
- إشكالية تمويل ودعم القطاع الفلاحي في ظل تراجع أسعار المحروقات.
- محددات دالة الإنتاج الفلاحي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا:المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد جابر بدران، الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2015.
2. عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي،الطبعة الأولى، مطبعة العالي، بغداد العراق،1969.
3. غربي فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010.

الأطروحات والرسائل الجامعية

1. الواعر لخميسي، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، 2018-2019.
2. عمراني سفيان، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2014-2015.
3. عابد عدة، سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017-2018.
4. عماري زهير، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
5. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011-2012.
6. عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي- دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
7. غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.

8. عاتي يمينة، أثر القروض البنكية على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي بولاية الطارف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021/2020.

9. سفيان حنان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر،2019-2020.

10. جرفي زكريا، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2018/2000، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019-2020.

11. زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي،جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2015-2016.

12. مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

13. طالبي رياض، دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2016-2017.

14. ربوح علي، الزراعة ودورها في الاقتصاد الوطني وعلاقتها بالبيئة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

15. عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

16. بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2014-2015.

17. صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2000-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2014-2015.

18. كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافية والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.

19. علوي حنان، دور البنوك التجارية في تمويل وتوجيه استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019-2020.

20. داهم منى، قابوسة هناء، بن سالم هاجر، دور التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة ولاية الوادي(2007-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة حمه لخضر الوادي، 2010-2017.

21. باعزيز مبروكة، حمادي مريم، تقييم واقع القطاع الفلاحي في الجزائر2000-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2016-2017.

22. بوشملة إيمان، لونيس سارة، أهمية القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.

23. معوش إيمان، بورحلة نسيمة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2014-2015.

24. عبدو فاطمة الزهراء، كروبي أم الخير، آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية للمؤسسات، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017.

المداخلات والملتقيات

1. مسعودي سارة، مصطفاوي محمد الأمين، المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، المنعقد بجامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021.
2. بوعريوة ربيع، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، يومي 24-25 ماي 2017.
3. فوغالي شريفة، شين لزهر، مساهمة البحث العلمي في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة،11 مارس 2021.
4. ميموني بلقاسم، بودربالة محمود السعيد، الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر،11 مارس 2021.
5. ساعو باية، سيار زبيدة، رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021.
6. يوسفي محمد، القرض الفلاحي المدعم كآلية لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021.
7. عماري حسين، مولاي بوعلام، تمويل القطاع الفلاحي بين التحديات وإمكانات التنمية الزراعية في الجزائر دراسة تقييمية، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021.
8. علاش أحمد، قرامطية زهية، القروض الفلاحية وإشكالية عدم السداد حالة الجزائر، جامعة البليدة.
9. عماري زهير، عامر أسامة، مداخلة بعنوان دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2012/2000، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يوم 04 جوان 2014.
10. بوراي زينب، بن سالم سعاد، تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي، الواقع والآفاق، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر،11 مارس 2021.

11. علام عثمان، بن تركية مسعود، دراسة تحليلية لأثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية للفترة 1961-2015، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في لجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021.

المجلات

1. جبار هاجر، تقييم القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي البليدة، الجزائر، العدد 14، ديسمبر 2018.

2. بن علية مريني، قليل حليمة، القطاع الزراعي كبديل اقتصادي في الجزائر، مجلة المعرفة، العدد 03، 5 نوفمبر 2020.

3. بوجطو حكيم ،مصطفاوي محمد أمين، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، الجزائر، العدد 12، 2020.

4. محادي عثمان، بن محمد إيمان، مداح عبد الباسط، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2005-2015، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 01، مارس 2017.

5. بن عطية سفيان الشارف، مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 2000-2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد17، العدد26، جامعة أحمد زبانة غليزان، الجزائر،2021.

6. كروش نورالدين، دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد08، العدد 04، 2019.

7. بوطورة فضيلة، سمايلي نوفل، فراحتية العيد، واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، الجزائر، العدد01، 2020.

8. بوهلال محمد، بوطورة فضيلة، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة أعمال، جامعة العربي التبسي، المجلد04، العدد01، جوان 2021.

9. بوراس فاطمة، محفوظ مراد، إسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد16، العدد2021،02.

10. حريتي عائشة، نظام التمويل الفلاحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 05، 2020.

11. باشوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية للفترة من 2000-2015، جامعة الجزائر 3، العدد رقم 06، سبتمبر 2016.

الجرائد

12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30، المؤرخ في 21 ماي 2014.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، المؤرخ في 4 يوليو سنة 2006.

التقارير

13. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإرشاد والدعم الاستشاري، المرسوم التنفيذي رقم 16-243 المؤرخ في 22-09-2016.

14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 33-34-35-36-37-38-39-40.

15. مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Les articles et les documents

1. A. Daoudi, S. Bedrani, le financement non institutionnel dans l'agriculture: quelques résultats d'une enquête rapide, Institut National de Recherche Agronomique d'Algérie, revue semestrielle, 2001, 11.

Les thèses

1. BouriChaouki ,les Politique de Développement Agricole, Le Cas de L'Algérie , « Impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique » Thèse de Doctorat, Science de Gestion, Oran, 2010-2011.

Les rapports

1. Rapport de synthèse Coordination Des Politiques de finance agricole en Afrique Deutsche Gesellschaft fun internationale Zusammena (GIZ) GMBH, Coopération Allemand, juin 2014.